

# تقنين الفقه الإسلامي والتقريب بين المذاهب

مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق

**د. محمود السيد داود**

أستاذ السياسة الشرعية المشارك بجامعة البحرين

وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة الأزهر

E-mail: madaoud\_2004@yahoo.com

## تقنين الفقه الإسلامي والتقريب بين المذاهب

د. محمود السيد داود

أستاذ السياسة الشرعية المشارك بجامعة البحرين

وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة الأزهر

### الملخص

مع التفرق الذي أصاب الأمة الإسلامية وأطاح بقوتها وازدهارها، ظهرت حركة التقريب بين المذاهب الإسلامية، واعتبر البعض أن تقنين الفقه الإسلامي هو أحد الطرق التي تؤدي إلى هذا التقريب، بل هناك من أنصار التقنين من لم تقف آمالهم عند حد التقريب بين المذاهب، وبلغت آمالهم إلى حد تحقيق الوحدة القانونية أو التشريعية من وراء التقنين، من أمثال العلامة الكبير د. عبد الرزاق السنهوري.

وعلى خلاف ذلك يرى الباحث أننا في ظل التقنين لسنا في حاجة إلى التقريب بين المذاهب، بل الحاجة تكون إلى المذاهب المختلفة والمتعددة، لأن التقنين لا يقضي على التعصب المذهبي، كما أن المذاهب لا يمكن الاستغناء عنها، لأن الاختلاف في المذهب أمر يستوعبه الدين، وتستسيغه اللغة، وتقبله الإنسانية، كما أن تعدد المذاهب ثراء فقهي ونماء عقلي، وبالتالي فحاجتنا الحقيقية هي: التقارب بين القلوب لا التقريب بين المذاهب .

## Codification de la jurisprudence islamique et le rapprochement des écoles islamique

**D. Mahmoud Elsayed Daoud**

Professeur associé à l'Université de Bahreïn  
Professeur Université Al-Azhar

### Abstract

Avec les discordes qui ont frappé la nation islamique, et qui l'ont affaibli de sa force et sa prospérité, le mouvement de rapprochement entre les écoles de jurisprudence islamique a émergé. Selon le point de vue de certains chercheurs, le fait de codifier la jurisprudence islamique est l'un des moyens qui peuvent mener à la concorde. On peut même citer l'espoir naissant chez les partisans de la codification- tel le grand savant Dr Abderrazaq Assanhuri d'une unité juridique et législative entre les différents courants juridiques et doctrinaux.

Au contraire de cela, le chercheur estime qu'on n'a pas besoin de concorde si on est dans une logique de codification. La diversité des doctrines et des écoles de pensée ne peut pas abolir le fanatisme et le détruire ; c'est pour cette raison qu'on a besoin de doctrines ; parce que la divergence entre ces doctrines est un phénomène tolérable dans la religion, acceptable d'un point de vue linguistique et Humaine. La divergence des écoles de jurisprudence est une source de richesses mentales et spirituelle, ce qui veut dire que notre réel besoin réside en la concorde des âmes et non dans le rapprochement des doctrines et des écoles de jurisprudence islamique.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وقائد الفر المحجلين، سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، وعلى أصحابه والتابعين إلى يوم الدين. وبعد،

فإن تقنين الفقه الإسلامي يراد به هنا: قيام الجهات المختصة في الدولة بصياغة أحكام المعاملات الإسلامية في صورة مواد قانونية وإصدارها على هيئة قانون. وقد ظهر أول تقنين رسمي خالص للفقه الإسلامي بهذه الصورة على يد الدولة العثمانية، بعد أن نشأت فيها المحاكم النظامية ونقلت إليها بعض اختصاصات المحاكم الشرعية، ولم يكن في استطاعة قضاة هذه المحاكم استخلاص الأحكام من كتب الفقه الإسلامية، فاقضى هذا الأمر ضرورة جمع الأحكام في مدونة واحدة وصياغتها صياغة قانونية. ولإنجاز هذه المهمة ألقت الإدارة السلطانية لجنة من مشاهير الفقهاء برئاسة وزير العدل لوضع هذا القانون، وأتمت اللجنة عملها في الفترة من ١٢٨٥ إلى ١٢٩٢ هـ، الموافق من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٦ م، وسمي هذا التقنين كما هو معروف "مجلة الأحكام العدلية". وقد احتوت المجلة على كتاب تمهيدي يتضمن طائفة كبيرة من القواعد الفقهية الكلية، بلغت تسعا وتسعين قاعدة، كما احتوت على ١٨٥١ مادة، موزعة على ١٦ كتابا، وظلت المجلة معمولا بها في الدولة العثمانية ومعظم البلاد التي خضعت لها حتى منتصف القرن العشرين تقريبا.

ومما يتميز به التقنين أنه يؤدي إلى سهولة التعرف على الأحكام القانونية بعد جمعها في مدونة واحدة وخاصة من قبل القاضي، والمتقاضين وجميع المشتغلين بالقانون، كما أنه يعين على دراسة القانون المقارن، وإبراز محاسن ومزايا القانون الإسلامي في مقابل مطالب ونقائص القانون الوضعي. والواقع المشاهد يشير إلى أن المشرع لا يقدم على وضع تشريع إلا بعد أن يراجع نظيره في البلاد الأخرى، مما ترتب على ذلك التقارب بين قوانين البلاد المختلفة.

لكن التقنين يثير قضايا متعددة، ولعل من أهم هذه القضايا، التي اخترتها موضوعا لهذا البحث، قضية التقنين، ومدى تأثيره على التقريب بين المذاهب، فهل يمكن أن يكون للتقنين أثر على التقريب بين المذاهب الإسلامية المتعددة؟ وخاصة في البلاد التي تتعدد فيها المذاهب، وتتعصب كل فئة لمذهبها واتجاهها؟ أم أن التقنين لا أثر له في التقريب، ولا يقوى على معالجة التعصب؟

وقد حاولت الالتزام في معالجة هذا البحث بالمنهج التحليلي المقارن الذي يعتمد الحجة الصحيحة والبرهان السليم، والعقل الراجح من ناحية، والمنهج الاستقرائي من ناحية أخرى وذلك من خلال مبحثين هما:

**المبحث الأول: حركة التقنين كطريق للتقريب بين المذاهب**

**المبحث الثاني: تقدير أثر التقنين في التقريب بين المذاهب**

والله العظيم أسأل أن ييسر أمرنا، وأن يصلح حالنا، وأن يحسن أعمالنا، وأن يطهر قلوبنا، وأن يلهمنا رشدنا، وأن يسدد قولنا، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يختم بالباقيات الصالحات أعمالنا، وأن يجعل هذا العمل في ميزان آباتنا وشيوخنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. محمود السيد داود

أستاذ السياسة الشرعية المشارك بجامعة البحرين

## المبحث الأول

### حركة التقنين كطريق للتقريب بين المذاهب

تكمن علاقة تقنين الفقه الإسلامي بالتقريب بين المذاهب الإسلامية في أن التقنين في أضعف الأحوال يمكن أن يكون طريقا للتقريب بين أتباع هذه المذاهب، وفي أحسنها يمكن أن يكون طريقا للوحدة الفكرية والقانونية بين أتباع المذاهب المختلفة، والوحدة القانونية والفكرية يمكن أن تكون مقدمة للوحدة السياسية، وعلى ذلك ظهر تيار التقنين كطريق للتقريب، لأن تقنين الفقه الإسلامي في ضوء المذاهب المتعددة سيصل بنا إلى تشريع موحد يصلح لكل أتباع المذاهب، وبالتالي يحصل التقريب.

ويهمنا في هذا المبحث أن نقف على تيار التقنين كطريق للتقريب بين المذاهب المتعددة، بل وعلى ما يتطلع إليه البعض مما هو أبعد وأهم من التقريب، وهو تحقيق الوحدة الفكرية أو القانونية بين أتباع المذاهب المختلفة، ويتطلب ذلك أيضا الوقوف على أهم المبادئ التي يراها دعاة التقريب مؤثرة ودافعة إلى التقريب أو الوحدة بين المسلمين.

### أولا: التقنين كطريق للتقريب بين المذاهب

في ظل التفرق والتشتت الذي حل بين أبناء الأمة الإسلامية، وخاصة بين أتباع المذاهب السنية والمذاهب الشيعية في العالم الإسلامي، وفي ظل العداء الشديد الذي وصل إلى حد القتال وإزهاق الأرواح ظلما وعدوانا بين أبناء البلد الواحد من بلادنا الإسلامية، ظهر ما يمكن تسميته تيار أو حركة الدعوة إلى التقريب بين المذاهب<sup>(١)</sup>، أملا في إحلال التقارب والتعاون بين سائر الفرق

(١) لقد صور البعض جانباً من واقع الأمة الإسلامية الذي ساعد على ظهور الدعوة إلى التقريب بين المذاهب فقال: "تمر الأمة الإسلامية بفترة من أهلك فترات تاريخها، إن لم تكن أهلكها على الإطلاق، فالظروف التي تحيط بها، والرياح العاصفة التي تهب عليها من كل جانب، والمخططات التي تحاك لها في الخفاء وفي العلن، قد أحكمت الخناق من حولها وجعلتها في موقف لا تحسد

والمذاهب الإسلامية، بدلا من الاختلاف والتناحر أو التناحر، وقد استجاب لهذا التيار كثير من فقهاء العصر ونجبائه، بل وكثير من المؤسسات العلمية والرسمية، التي نشأت لهذا الغرض بصفة خاصة<sup>(٢)</sup>.

ويرجع البعض تاريخ تيار التقريب بين المذاهب إلى القرن الرابع والخامس الهجري، أثناء الصراع العنيف الذي نشب بين الطائفتين السنية والشيعة في بغداد في سنة ٣٢٨هـ، وإن كنا لا نعلم تفاصيل محاولات التقريب في هذا العهد، إلا ما يوجد من إشارات لدي بعض المؤرخين، كالتي ذكرها ابن كثير، حين وقعت فتنة بين الشيعة والسنة في بغداد سنة ٤٢٩هـ، وقتل فيها خلق كثير، لكن حدث بعدها وفاقاً وتصالح، ففي سنة ٤٤٢هـ اصطلح الشيعة والسنة ببغداد، وذهبوا جميعاً لزيارة مشهد علي ومشهد الحسين، وترضى الشيعة في الكرخ على الصحابة كلهم وترحموا عليهم، وصلوا في مساجد السنة<sup>(٣)</sup>.

لكن أهم محاولات التقريب وأكبرها تعود إلى القرن الثاني عشر الهجري، منتصف القرن الثامن عشر الميلادي تقريبا، وذلك من خلال المؤتمر الذي دعا إليه "نادر شاه" في النجف الأشرف في شوال ١١٥٦هـ. الموافق يناير ١٧٤٣م، برئاسة علامة العراق عبد الله السويدي، بقصد إحداث التقارب بين الطائفتين السنية والشيعة، ووقف التقاتل بين الدولتين الصفوية والعثمانية من أجل التفرغ لمواجهة الخطر الأوروبي عليهما<sup>(٤)</sup>، ومنذ ذلك الوقت ظل عديد من المسلمين الذين يسعون إلى إزالة الجفوة بين الطوائف الإسلامية المختلفة يطرحون هذا المصطلح، وذلك لإيجاد قنوات اتصال تدعم القواسم المشتركة المتعلقة بوحدة الأسس والمبادئ الإسلامية بينهم<sup>(٥)</sup>.

عليه ..... فالأمة الإسلامية أمة متقطعة الأوصال، منهكة القوى، مستنزفة الموارد، مسلوية الإرادة، وقد وصفها بعض المفكرين المعاصرين بأنها "أمة حائرة في عالم محير"، ولم يبعد هذا الوصف عن الصواب، وهذه صورة تدمي قلب الصديق وتبهج قلب العدو". د. محمود حمدي زقزوق، الوحدة الإسلامية مقوماتها وضرورتها ومتطلبات تحقيقها، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الشؤون الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ رجب ١٤٢٤هـ. الموافق ٢٠ إلى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣م، الجزء الأول، ص ٢٧. كما يراجع أيضا د. عبد اللطيف محمود آل محمود، آليات ومنهجية التقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠٠٣، الجزء الثاني ص ٦.

(٢) ربما يعود السبب في استجابة كثير من العلماء للعمل في ظل هذا التيار، ما يستشعرونه من مسؤولية أمام الله عز وجل، والإيمان بضرورة العمل على تجنب الأمة الإسلامية كثيراً من الفتن والمآرق، بسبب الاختلاف والفرقة، والتباغض والتناحر.

(٣) في محاولات التقريب القديمة يراجع: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، دار طبية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨ هـ ج ٢ ص ١٤٨: ١٧٠.

(٤) وكان من نتائج هذا المؤتمر أن "قرر علماء الشيعة ومجتهدوهم جميعاً وعلى رأسهم كبير مجتهديهم "الملا باشي"، أنهم ينزلون على مذهب أهل السنة في الصحابة فقالوا على لسان "الملا باشي" - كما يذكر السويدي - الصحابة، كلهم عدول رضي الله عنهم ورضوا عنه، وأفضل الخلق بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - أبو بكر بن أبي قحافة، فعمر بن الخطاب، فعثمان بن عفان، فعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - وأن خلافتهم على هذا الترتيب الذي ذكرناه في تفضيلهم" ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، ج ٢ ص ١٦٤ مرجع سابق.

(٥) يراجع في ذلك: د. مريم بنت حسن آل خليفة، دور المؤسسات العلمية والتربوية والإعلامية في إشاعة ثقافة التقارب والوحدة الإسلامية، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، البحرين، ج ١ ص ١٣١، ١٣٢.

ومما قيل في تبرير الدعوة إلى التقريب بين المذاهب في عصرنا الحاضر، أن كثيرين في المشرق والمغرب، لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تنادوا إلى الحوار بين الأديان بغية التقريب بين أتباعها، وخصوصا المسيحية والإسلام، وعقدت لقاءات ومؤتمرات دولية للسير في هذا الطريق، وأمام ذلك تعالت أصوات كثيرة أخرى داخل العالم الإسلامي، قائلة لماذا لا يتحاور المسلمون بعضهم مع بعض، أليس النبي صلى الله عليه وسلم يشدد على الوصية بالأقربين وأن يبدأ بالأقرب فالأقرب ويقول في الحديث الذي رواه جابر: "أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ"<sup>(٦)</sup>، وبناء على ذلك كان منطلق الدين والعقل والواقع يؤكد: أن حوار المسلمين بعضهم مع بعض أحق وأولى باهتمام الحكماء والعقلاء من أبناء هذه الأمة، وإذا كان الله عز وجل يأمرنا في الحوار مع اتباع الديانات الأخرى بقوله: ﴿... وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمُ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، فأولى بالمسلمين أن يتبعوا نفس النهج في حواراتهم، فضلا عن أن الحوار بين أبناء الأمة الإسلامية من الطوائف المختلفة يساعد على أن يفهم بعضهم بعضا ويزيل الجفوة وينشئ المودة ويجلو كثيرا من الغوامض، ويزيل كثيرا من الشبهات، وذلك إذا خلصت النيات وصحت الأهداف وقويت العزائم وغلب العقل على الهوى، والحكمة على التهور والوسط على الشطط<sup>(٩)</sup>.

وعلى طريق العمل للدعوة بين التقريب بين المذاهب، تأسست في العقد الخامس من القرن العشرين أول دار للتقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، على يد بعض العلماء من السنة والشيعية معا، وسميت "دار التقريب بين المذاهب الإسلامية"، التي دعا إليها الشيخ محمد تقي القمي سنة ١٩٤٧م، وكان من أهم أعمالها، مجلة "رسالة الإسلام" التي صدرت عام ١٩٤٩م، وصدر منها ستون عددا، أي حتى سنة ١٩٦٤، وكان من أعضائها ممن حمل هذا التيار، الشيخ المراغي، والشيخ عبد المجيد سليم، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ مصطفى عبد الرزاق، والشيخ عبد الحسين شرف الدين الموسوي، والشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، والشيخ محمد

(٦) وهذا جزء من الحديث الذي روي عن جابر، قَالَ: أَمَتَّقَ رَجُلٌ مِّنْ بَنِي عُدْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَن دُبْرٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «الْكُفْرُ مَالٌ غَيْرُهُ؟» فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ بِثَمَانِ مِائَةِ دَرَاهِمٍ، فَجَاءَ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنَّ فَضْلَ شَيْءٍ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَّلَ عَن أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَّلَ عَن ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» يَقُولُ: فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَن يَمِينِكَ وَعَن شِمَالِكَ. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة، ج ٢ ص ٦٩٢، حديث رقم ٤١.

(٧) النحل من الآية رقم ١٢٥.

(٨) العنكبوت آية رقم ٤٦.

(٩) د. يوسف القرضاوي، مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية، سلسلة رسائل ترشيد الصحوة (١٣) مكتبة وهبة، ط الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ٩: ١١، ونفس البحث منشور لفضيلته في: مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الشؤون الإسلامية، المنامة. مملكة البحرين، ٢٠٠٣، الجزء الأول ص ٦٧، ٦٨.

المدني والشيخ أحمد حسن الباقوري، وغيرهم<sup>(١٠)</sup>.

وبعد الثورة الإسلامية في إيران التي نشبت عام ١٩٧٩م تأسس أيضا "المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية"، الذي نشأ في طهران من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن أهم أعماله المجلة الثقافية الشهرية التي تصدر عنه تحت مسمى "ثقافة التقريب"<sup>(١١)</sup>.

ولتغذية هذا التيار، ومحاولة إنجاحه، عُقد كثير من الندوات والمؤتمرات التي حملت على عاتقها هذه الدعوة، أو تنمية هذا التيار، ومن أهم هذه الأعمال العلمية التي عالجت أيضا موضوع التقريب بين المذاهب: الندوة العلمية التي أقامتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" بالرباط عام ١٩٩١م، وندوة استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية التي أقامتها مؤسسة الإمام الخوئي بدمشق في أبريل ١٩٩٩، ومؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الشؤون الإسلامية في مملكة البحرين من ٢٣ إلى ٢٥ رجب ١٤٢٤هـ. الموافق ٢٠-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣م<sup>(١٢)</sup>.

وفي خضم العمل للتقريب بين المذاهب من قبل العلماء والمؤسسات، اتضح جليا أن تقنين الفقه الإسلامي يمكن أن يكون طريقا للتقريب بين المذاهب، أو أن التقريب بين المذاهب يمكن أن يكون أثرا للتقنين<sup>(١٣)</sup>، وخاصة إذا كان التقنين سيكون في إطار كل المذاهب الإسلامية بلا استثناء، حيث يتم انتقاء الأحكام الراجحة بناء على الأدلة من كل المذاهب، ولا يوجد مذهب من المذاهب يحتوي على الراجح في كل المذاهب، وبالتالي سيتم عملا الأخذ من كل المذاهب، وفي ذلك طريق للتقريب بين أتباع هذه المذاهب<sup>(١٤)</sup>.

(١٠) د. عبد اللطيف محمود آل محمود، التقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية: أسسه ومنهجيته، بحث ضمن كتاب دراسات في الثقافة الإسلامية، لمجموعة من أساتذة قسم الدراسات الإسلامية. كلية الآداب. جامعة البحرين، مطبعة جامعة البحرين، ط الثالثة، ٢٠١٠م، ص ١٢٢، ١٢٣.

(١١) في تيار التقريب بين المذاهب هناك محاولات جماعية أخرى حاولت التقريب بين المذاهب السنية والشيعية ومنها: محاولة جماعة سمت نفسها "جماعة الأخوة الإسلامية"، وجماعة دار الإنصاف، بالإضافة إلى محاولات فردية جرت من قبل علماء أهل السنة مثل: الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد رشيد رضا، والشيخ مصطفى السباعي، والشيخ موسى جار الله. ومن قبل بعض علماء الشيعة أيضا جرت بعض المحاولات الفردية، أمثال: الشيخ محمد الخالصي، والشيخ عبد الحسين شرف الدين الموسوي، والشيخ أحمد الكسروي. يراجع في كل هذه المحاولات: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، ج ٢ ص ١٧١: ٢٢٦.

(١٢) وقد صدرت أعمال هذا المؤتمر في جزأين كبيرين، ويضم عددا كبيرا من الأبحاث والأوراق المهمة بخصوص التقريب بين المذاهب، وضرورة العمل على تحقيق الوحدة الإسلامية، وقد طبع في المطبعة الحكومية بوزارة الإعلام - مملكة البحرين.

(١٣) في رصد حركة تقنين الفقه الإسلامي يراجع: د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، تقنين الفقه الإسلامي بين المؤتمرات والتشريعات، بحث مقدم إلى مؤتمر "تطور العلوم الفقهية - الفقه الإسلامي: المشترك الإنساني والمصالح" الذي نظمه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان. والمنعقد بمسقط، في الفترة من ٦: ٩ أبريل سنة ٢٠١٤م، ص ١٩: ٢٥.

(١٤) مصطلح "التقريب بين المذاهب" قد يوحي بأن الهدف منه هو محاولة التغيير في المذاهب لافترار التقريب بينها، وهذا غير مقصود وغير مطلوب لأنه لا بد من احترام استقلالية المذاهب وطبيعتها ومواقفها، لكن المطلوب ألا تكون عملية اتباع المذاهب قائمة على التعصب تجاه المذاهب الأخرى أو الجهل بها، أو التهجم عليها، إنما يظل الأمر في إطار تعدد الآراء ووجهات النظر من دون الإساءة لعلاقة الأخوة والوحدة بين المسلمين. يراجع: د. عبد السلام العبادي، أهمية التقريب بين المذاهب الإسلامية:



ومن أهم الخطوات العملية التي مورست لتقنين المذاهب الإسلامية، بغية التقريب، ما بدأه مجمع البحوث الإسلامية في مصر حين خطأ بعض الخطوات المهمة في هذا الطريق لكنه بكل أسف لم يكمله، إذ وافق مجلس المجمع بجلسته رقم ٦٢ في ١٩٧٠/١/٧ على الخطة المرحلية التي وضعتها لجنة البحوث الفقهية بشأن تقنين الفقه الإسلامي، وتضمنت الخطة السير في هذا الموضوع على النحو الآتي<sup>(١٥)</sup>:

١. تقنين المذاهب الفقهية التي يعمل بها في البلاد الإسلامية، ويبدأ في المرحلة الحالية بتقنين المذاهب الأربعة، الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، ويقنن كل مذهب على حدة، وتصاغ أحكامه في مواد، على أن يصاغ من كل مذهب الرأي الراجح فيه، وعلى أن تلحق كل مادة بمذكرة تفسيرية تذكر فيها الآراء الأخرى، كما يذكر فيها الرأي الذي يرى أنه الأنسب للتطبيق في العصر الحاضر.

٢. بعد الفراغ من تقنين كل مذهب على حدة، يبدأ العمل في وضع قانون مختار من بين المذاهب جميعاً، وبذلك يمكن للمجمع أن يقدم لكل بيئة من البيئات الإسلامية التي ترتبط بمذهب معين قانوناً إسلامياً يصور ذلك المذهب في أمانة، كما يمكنه أن يقدم قانوناً إسلامياً مختاراً من بين كل المذاهب المعمول بها بما يفي احتياجات البيئات التي تطلبه، وبذلك يكون قد قارب بين المذاهب جميعاً باستخلاص تشريعات موحدة تتضمن الراجح من هذه المذاهب<sup>(١٦)</sup>.

ضروريته وألياته وضوابطه وفوائده، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، ٢٠-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢، المنامة - مملكة البحرين، ج ١ ص ٢١٥. وفي ضوء ذلك وردت عدة تعريفات للتقريب، منها تعريف الشيخ شلتوت أنه: دعوة للتوحيد والوحدة بين مختلف الطوائف والفرق والتجمعات الإسلامية. وتعريف الشيخ إبراهيم الصالح: التقريب بتوحيد المفاهيم الفقهية ومصطلحاتها. وتعريف الشيخ التسخيري: التقارب هو إطلاع بعضهم على آراء البعض الآخر بشكل واضح مع البحث عن المساحات المشتركة بين السنة والشيعية في مجال الفقه وفي مجال الحديث وأصول الفقه وتيسير التوافق في مختلف مجالات المعارف الإسلامية. يراجع في هذه التعريفات د. مريم بنت حسن آل خليفة، دور المؤسسات العلمية والتربوية والإعلامية في إشاعة ثقافة التقارب والوحدة الإسلامية، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، البحرين، ج ١ ص ١٢٢.

(١٥) الشيخ علي عبد الباقي، التقريب بين المذاهب والتقنين الفقهي، أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية، التقنين والتجديد، ص ٢٧٩.

(١٦) في تجربة مجمع البحوث الإسلامية يراجع: د. يوسف القرضاوي، الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، مكتبة وهبة القاهرة، ص ٥٤: ٥٨، وقد عاب فضيلته على طريقة المجمع في التقنين، أنه اقتصر في تقنين الأحكام على تقنين كل مذهب على حدة، وعزى ذلك إلى تمسك علماء بعض الأقطار بالمذاهب السائدة بينهم، ولم يخالف المجلس رغبتهم، ويرى أنهم مخطئون في إصرارهم على تمذهبهم وخصوصاً فيما يتعلق بالتقنين لدولة حديثة، ومجتمع متطور، وذلك لأن الله عز وجل لم يتعبدنا بالترام أقوال أحد من خلقه، إلا ما جاء به النص الملزم من كتابه وسنة نبيه، أما اجتهادات البشر فيؤخذ منها ويترك. د. يوسف القرضاوي، الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، مكتبة وهبة القاهرة، ص ٥٥، ٥٦.

ولكن ربما نجد لمجمع البحوث الإسلامية العذر، إذا كان تقنين كل مذهب على حدة هو الخطوة الأولى في هذا العمل، وتليها الخطوة الثانية وهي تقنين الفقه الإسلامي على أساس كل المذاهب الإسلامية المقبولة، وإذا كان قد توقف بعد الخطوة الأولى، فربما لأسباب سياسية معارضة للتقنين أو غيرها، والله أعلم.

ولا شك أن هذه الخطوة إذا تمت فمن الممكن أن يكتب لها النجاح، وتغري كل دولة بالمسارعة في اعتمادها وتطبيقها، وخاصة أنها ستكون معتمدة على كل المذاهب، ولن تقدم مذهباً على آخر في اختيار الأحكام إلا بناء على قوة الدليل. لكن ذلك كله مرتهن بوجود الإخلاص في طلب الحق، وعدم التعصب لمذهب أو رأي من قبل أتباعه ومؤيديه.

وإن وُفق مجمع البحوث الإسلامية في مصر إلى الانتهاء من الخطوة الأولى وهي العمل على تقنين كل مذهب من المذاهب الأربعة بمفرده، بل وتم طباعة هذه الأعمال<sup>(١٧)</sup>، إلا أنه لم يوفق إلى الخطوة الثانية الأساس في التقريب بين المذاهب، وهي وضع تقنين إسلامي يقرب بين كل المذاهب، ويتبنى الراجح منها بناء على الحجة والبرهان.

### ثانياً التطلع إلى تحقيق الوحدة في ظل التقنين

وآثار تقنين الفقه الإسلامي لا تقف لدى بعض أنصاره عند حد مجرد التقريب بين أتباع المذاهب الإسلامية، بل يتطلع بعضهم إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، وهو إيجاد الوحدة الفكرية والقانونية عند وجود التقنين، ومن المؤكد أن هذا التطلع نابع من أن الوحدة بين المسلمين تعد من أوجب الواجبات التي يجب العمل على إيجادها وإرساء دعائمها، لأن الله عز وجل يقرر وجودها وواقعها فيقول: "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ"<sup>(١٨)</sup>، وفي آية أخرى يؤكد نفس المعنى فيقول: "وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ"<sup>(١٩)</sup>، والوحدة الفكرية مقدمة ضرورية للوحدة السياسية، والأمة الإسلامية توحد بينها فكراً القيم الخالدة لدينها، والأصول الأساسية لعقيدها، والصورة الكلية لأحكامها وشريعته، ولكن التعصب المذهبي هو الذي جعل بين أبناء هذه الأمة وبين وحدتهم حاجزاً بعيداً، ولم يفرقوا بين الأصول الكلية التي يجب أن تجمع الأمة وبين الفروع الجزئية التي يمكن أن تختلف فيها الآراء وتتعدد فيها الاتجاهات، ولذا تفرقوا وتنازَعوا، وأصبح بأسهم بينهم شديداً، ولن تتحقق الوحدة الفكرية من دون تقارب بين المذاهب يلغي التعصب الكريه من جهة ويقود إلى الوحدة الجامعة من جهة أخرى، وبالتالي فإن التقنين يمكن أن يكون هو الحل لمعضلة التفرق والتشرذم التي تضرب الأمة الإسلامية في مقتل<sup>(٢٠)</sup>.

ولأهمية الوحدة بين المسلمين، انشغل بالعمل على تحقيقها كبار علماء الأمة، الذين انشغلوا بالتقريب أيضاً، ومن هؤلاء الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر المتوفى عام ١٣٧٤هـ،

(١٧) طبعت هذه الأعمال، في عدة كتب، فالمذهب الشافعي تم طبعه في جزأين، والمذهب الحنفي تم طبعه في أربعة أجزاء، والمذهب المالكي تم طبعه في جزأين، أما المذهب الحنبلي فقد تم طبعه في خمسة أجزاء، وقد تضمن هذا العمل بجانب كل مادة مذكرة تفسيرية توضح الخلاف بشأن ما ورد بها، وأسس الترجيح لما تم اختياره من حكم.

(١٨) الأنبياء آية رقم ٩٢.

(١٩) المؤمنون آية رقم ٥٢.

(٢٠) الشيخ علي عبد الباقي، التقريب بين المذاهب والتقنين الفقهي، أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية، التقنين والتجديد، ص

حيث يرى أنه لا سبيل للوحدة بين المسلمين إلا بأمرين<sup>(٢١)</sup>:

**الأول:** أن يؤمنوا إيماناً عن بينة وبصيرة بأنه لا صلاح لهم إلا بهذا الدين الذي صلح به أولهم، وأنهم على حسب ما ينحرفون عن تعاليمه ومبادئه يصابون في بلادهم وأنفسهم وسائر أحوالهم بالضرء وألوان الشقاء.

**الثاني:** أن ينسوا أحقادهم وميراث عدواتهم، التي أورثتهم إياه عوامل الضعف وعهود الذلة والخوف، وتسلط الأعداء فيعودوا كما تركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أمة واحدة عزيزة كريمة تشعر بعزتها وكرامتها، ولا غرض لها إلا إعلاء كلمة الله ونشر دينه والدفاع عن الحق حيثما وجدت لذلك سبيلاً.

وبناء على ذلك فإن كل ما يؤدي إلى الوحدة فهو واجب، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ويؤكد البعض على أن التقنين من أهم الوسائل التي تؤدي إلى جمع الأمة وتوحيد صفوفها، وبالتالي فإنه يكون مطلوباً، لأنه وسيلة إلى غاية مطلوبة، والوسيلة تأخذ حكم الغاية ما دامت مشروعة وتنتهي إليها<sup>(٢٢)</sup>.

ومن الفقهاء البارزين الذين ولّوها بالوحدة العربية، وكانوا يحلمون بتحقيقها على المستويين القانوني والسياسي، الفقيه الكبير العلامة عبد الرزاق السنهوري، وكان يرى أن الوحدة القانونية تعد مقدمة للوحدة السياسية، ولذا اشتغل بتقنين الأحكام على مستوى العالم العربي أجمع.

ففي المجال القانوني كان ينادي دائماً بضرورة الرجوع إلى أحكام الفقه الإسلامي باعتباره الأساس المشترك فيما بين الدول العربية، ولقد سعى من جانبه في تحقيق الوحدة التشريعية بين البلاد العربية من خلال توحيد التشريعات المدنية فيما بينها<sup>(٢٣)</sup>. وبدأ خطوات تنفيذ مشروعه في

(٢١) مجلة رسالة الإسلام، مجلة كانت تصدرها دار الترقيب بالقاهرة، المجلد الثالث ص ٢٢، ٢٥ نقلاً عن الشيخ علي عبد الباقي شحاته، الترقيب بين المذاهب والتقنين الفقهي، أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية، التقنين والتجديد، ص ٢٧٤. ومن العلماء الذين آمنوا بفكرة الترقيب بين المذاهب كطريق للوحدة بين المسلمين: الشيخ عبد المجيد سليم، الشيخ محمد تقي القمي، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ عبد الحلیم كاشف الغطاء، والشيخ محمد المدني، والشيخ محمد رضا الشيبيني، والشيخ محمد أبو زهرة، والسيد محمد صدر الدين شرف الدين، والدكتور محمد البهي، والشيخ هبة الدين الشهرستاني، والسيد محمد صادق الصدر، والشيخ محمد علي علوية باشا، والشيخ محمد عبد الله دراز، والشيخ عبد المتعال الصعيدي، والأستاذ محمد فريد وجدي، والأستاذ أحمد أمين، والأستاذ علي عبد الواحد وايفي، والأستاذ عباس محمود العقاد، والشيخ علي الخفيف والشيخ سيد سابق والشيخ عبد العزيز عيسى، والسيد محمد جواد مغنية.. وغيرهم.

يراجع في ذلك: الشيخ علي عبد الباقي، الترقيب بين المذاهب والتقنين الفقهي، أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية، التقنين والتجديد، ص ٢٧٥.

(٢٢) الشيخ علي عبد الباقي، الترقيب بين المذاهب والتقنين الفقهي، أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية، التقنين والتجديد، ص ٢٧٥.

(٢٣) ولا شك أن الوحدة القانونية أو التشريعية تعد جزءاً من الوحدة الثقافية، وقد وجد من يدعو أيضاً إلى هذه الوحدة الثقافية، مثل: د. محمود حمدي زقزوق، حيث يرى أن بلوغ الأهداف المرجوة يعتمد في المقام الأول على جذور الوحدة الثقافية بين شعوب الأمة الإسلامية، فقد أدت هذه الوحدة الثقافية في السابق إلى تأكيد الوعي بضرورة التعاون بين علماء الأمة ومفكرها في المجالات العلمية وغيرها من مجالات أخرى دافعة إلى التقدم في العالم الإسلامي كله. وقد حافظت الوحدة الثقافية على الهوية الإسلامية

وضع القانون المدني المصري ثم ما تلاه من قوانين. ومما قاله في هذا الصدد " ... وأحب أن أوجه النظر إلى القانون بنوع خاص، فلبلاد العربية جميعها تراث مشترك هو الفقه الإسلامي، وعندي أن الشريعة الإسلامية مصدر خصب يمدنا بكثير من الأحكام القانونية التي تتماشى مع أحدث المبادئ وأرقى النظريات، وقد جربت ذلك بنفسني عند وضع مشروع القانون المدني في العراق، وإني عظيم الإيمان بإمكان توحيد قانون الالتزامات والعقود لجميع البلاد العربية على أساس مشترك من الفقه الإسلامي"<sup>(٢٤)</sup>.

وفي المجال السياسي، فمن المسلم به أن الوحدة القانونية والفكرية يمكن أن تؤدي بالفعل إلى الوحدة السياسية، وبالتالي فإن تقنين الفقه الإسلامي الذي يعد تراثاً قانونياً مشتركاً بين جميع الدول العربية، يمكن أن يؤثر بالفعل في تحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة، فضلاً عن تأثيره في تقريب القلوب.

على أنه ينبغي أن يراعى للوصول إلى التقريب بين أتباع المذاهب المختلفة، أو الوصول إلى الوحدة الإسلامية بعض المبادئ التي تسهم في التقريب بين المذاهب، وقد قدم بعض الذين حملوا لواء هذا التيار أهم مبادئ التقريب والوحدة، ونستطيع أن نلخصها فيما يأتي.

### ثالثاً: مبادئ في الوحدة والتقريب بين المذاهب

ومن أهم المبادئ التي يمكن أن تعمل على توحيد الصف، وجمع الكلمة، ورد كيد الأعداء، الذين يعملون على تمزيق الأمة في نحورهم، ما يأتي<sup>(٢٥)</sup>:

قرونا عديدة، ونحن اليوم في أشد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حماية الهوية الإسلامية من الذوبان والضياح ... راجع له: الوحدة الإسلامية مقوماتها وضرورتها ومتطلبات تحقيقها، بحث ضمن: بحوث وتوصيات مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين، سبتمبر ٢٠٠٢م، ص ٤٣.

(٢٤) أثر مشروع السنهوري في القوانين المدنية العربية، الأستاذ الدكتور فايز محمد حسين محمد، أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية، ص ١٧، نقلاً عن: السنهوري في بيانه: الامبراطورية العربية التي نبشر بها، بيان نشر في مجلة الرابطة العربية، العدد ١، س ١، بتاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٦٦م. ومما قاله السنهوري أيضاً في ذلك: " والقانون النهائي الدائم لكل من مصر والعراق بل ولجميع البلاد العربية إنما هو القانون المدني العربي الذي نشقته من الشريعة الإسلامية بعد أن يتم تطويرها، وقد تكون البلاد العربية عند ظهور هذا القانون قد توحدت فيأتي القانون ليدعم من وحدتها، وقد تكون في طريقها إلى التوحيد، فيكون القانون عاملاً من عوامل توحيدها ويبقى على كل حال رمزاً لهذه الوحدة" نفس المرجع السابق ص ١٧، نقلاً عن السنهوري، القانون المدني العربي، مجلة القضاء العراقي، ع ٢، ١ عام ١٩٦٢.

(٢٥) راجع في هذه المبادئ فضيلة د. يوسف القرضاوي، مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية، سلسلة رسائل ترشيد الصحوة ( ١٢ ) مكتبة وهبة، ط الثانية، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، ص ١٦ وما بعدها، كما راجع أيضاً: سماحة الشيخ محمد علي السخيري، التقريب: أسسه وقيمه، ودور العلماء فيه، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الشؤون الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين، ٢٠٠٣، الجزء الأول ص ١٢١: ١٢٥. وله أيضاً: مبادئ التقريب وقيمه، مجلة: ثقافة التقريب، مجلة ثقافية شهرية تصدر عن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، العدد الخامس شوال ١٤٢٨هـ. نوفمبر ٢٠٠٧م، ص ٢٥ وما بعدها، أيضاً د. محمد سعيد رمضان البوطي، نقاط أربع لعلها تشكل نسيج الأمة الإسلامية الواحدة، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، البحرين ٢٠٠٣م، ج ١ ص ٢٢١: ٢٢٧.

## ١ - حسن الفهم

ويتضمن صحة التعرف من كل فريق على موقف الفريق الآخر، وصحة التعرف على الحكم الصحيح في كل مذهب، وأخذه من المصادر الموثوقة، أو العلماء الثقات، وذلك حتى يتم الترجيح بين المذاهب على بصيرة، ومن حسن الفهم أن نضرب بين الأصول والفروع، وبين الفرائض والنوافل، وبين المتفق عليه والمختلف فيه، وبين الشائعات والحقائق. ولأن الفهم مقدم على كل شيء نجد أن الله تعالى أمر بالعلم قبل أن يأمر بالعمل، وذلك في قوله تعالى: " فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمَتَّوِّكُمْ " (٢٦).

## ٢ - حسن الظن

وهو يعني أن يحمل الإنسان حال غيره وأقواله وتصرفاته على أحسن المحامل، وإن احتملت أموراً أخرى، وذلك لأن من يظن بغيره سوء يراه متهماً، ولا تقع عينه إلا على سيئاته وعيوبه، بل ربما حول سوء الظن، الحسنات إلى سيئات، فمن يبسر للناس في الفتوى يتهم بالتهاون، ومن يخاطب الناس بلغة العصر يتهم بالسير وراء الغرب في لغتهم وأفكارهم. ولأثر سوء الظن الوخيم يحذر الله منه فيقول: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ " (٢٧)، ويعيب على المنافقين الظن السيئ فيقول: " بَلْ ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَرَدَّيْنِ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَظَنَنْتُمْ ظَنُّ السَّوِّءِ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا " (٢٨)، ومدح ظن الخير أو الظن الحسن فقال: " لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِنَفْسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ " (٢٩).

## ٣ - التعاون في مجال نقاط الاتفاق

فنقاط الاتفاق تعد من الأمور الأساسية التي يقوم عليها هذا الدين، وفي مقدمتها: الاتفاق على الإيمان بالله ورسوله، والإيمان باليوم الآخر، والإيمان بأن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى، وأنه محفوظ من التحريف والتغيير والتبديل، والاتفاق على أركان الإسلام، من الشهادتين والصلاة والزكاة والصوم والحج .

## ٤ - التحاور في مجال المختلف فيه

وقد صاغ العلامة محمد رشيد رضا القاعدة في ذلك فقال: "تعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه" ، وبالتالي فموقفنا من مسائل الخلاف أن يعذر بعضنا بعضاً،

(٢٦) محمد الآية رقم ١٩. ومن الأمثلة التي يلزم لها حسن الفهم (قضية الحصة التي يصلى عليها الشيعة).

(٢٧) الحجرات من الآية رقم ١٢.

(٢٨) الفتح آية رقم ١٢.

(٢٩) النور آية رقم ١٢.

وخاصة إذا كان المخالف يخالف نصا قطعي الثبوت ظني الدلالة، أو ظني الثبوت قطعي الدلالة، أو ظني الثبوت ظني الدلالة، فهنا يمكن أن نعذر المخالف، ولكن لا نعذر المختلفين إذا خالفوا نصا قطعي الثبوت وقطعي الدلالة. وقد طور الباحث عبد الحليم محمد أبو شقة هذه القاعدة فصاغها بقوله: "نتعاون فيما اتفقنا عليه ونتحاور فيما اختلفنا فيه" لأن المختلف فيه يمكن مع حسن النية أن نتحاور عليه، ومن الأوفق في ألا نركز على الجوانب النظرية التي لا يترتب عليها عمل، كالحوار حول مسألة "رؤية الله تعالى في الآخرة"، ولكن نركز في الحوار على الجوانب العملية التي تتعلق بمواقفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث نجتمع فيها على هدف واحد، وما يتعلق بالأحكام الفقهية العملية، فالحوار فيها أيسر وأقرب منال من البحث في الأمور العقدية.

### ٥- تجنب الاستفزاز

وذلك يعني عدم استعمال العبارات المستفزة، والكلمات الجارحة، وعدم المساس بالموضوعات الحساسة، حتى لا يحدث التوتر في الأعصاب والإيغار في الصدور، ومن الكلمات المستفزة: استعمال مصطلح "الرافضة" للشيعية، ومصطلح "الناصبية" لأهل السنة، ومن الموضوعات الحساسة، موضوع الإساءة إلى آل البيت من قبل بعض أهل السنة أو موضوع سب الصحابة من قبل بعض الشيعة، إذ لا يمكن أن نتفاهم أو نتقارب وبعضنا يقول أبو بكر رضي الله عنه، والبعض الآخر يقول: أبو بكر لعنه الله، وفيما يتعلق بسب الصحابة وما حدث بينهم من أحداث، نود أن نسجل ما يأتي، من أجل الاتفاق عليه:

. أن ما حدث بين الصحابة من خلاف قد أصبح تاريخا انتهى، وقد طويت صفحاته بحلوه وميره، وخيره وشره، سيسأل الله أصحابها، وأولى بنا أن ندعها، ولا نكلف أنفسنا حسابهم، "تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون"<sup>(٢٠)</sup>، ورحم الله عمر بن عبد العزيز، كان كما روى الشافعي قال: قيل لعمر بن عبد العزيز: ما تقول في أهل صفين؟ قال: "تلك دماء طهر الله منها يدي فلا أحب أن أخضب بها لساني"<sup>(٢١)</sup>. وفي رواية أخرى أنه سئل رحمه الله تعالى عن القتال الذي حصل بين الصحابة فقال: "تلك دماء طهر الله يدي منها أفلا أظهر منها لساني، مثل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل العيون، ودواء العيون ترك مسها". قال البيهقي معلقاً على قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى: هذا حسن جميل لأن سكوت الرجل عما لا يعنيه هو الصواب<sup>(٢٢)</sup>.

(٢٠) البقرة آية رقم ١٣٤.

(٢١) التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الراضي القزويني (المتوفى: ٦٢٢هـ)، المحقق: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ج ١ ص ١٩٢.

(٢٢) معاوية بن أبي سفيان - شخصيته وعصره، علي محمد الصلابي، الناشر: دار الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ج ١ ص ١٥٣.

إن مسألة السب في ذاتها ليست محمودة شرعا، فالمؤمن ليس سبابا ولا لعانا، وقد نهى الإسلام عن سب الأموات، وعن سب الدهر، وعن سب الديك، وعن سب الريح، بل وعن سب الاصنام سدا لذريعة الوصول إلى سب الله عز وجل: " وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ " (٢٣).

بل إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن سب الشيطان وأمرنا بالتعود من شره، لأن السب عمل سلبي والاستعاذة عمل إيجابي، والغريبيون يقولون: بدل أن تسب الظلام أضئ شمعة. ثم إن عدم السب واللعن مطلقا لا يحمل أي مسؤولية، وإن سب الكفار ولعنهم ليس واجبا دينيا، إذا لم يقم به المكلف كان معاقبا عليه من قبل الله عز وجل (٢٤).

## ٦- تجنب التكفير لبعض المسلمين

ولعل من أخطر وسائل تدمير التقارب والاتحاد هو اللجوء إلى التكفير، بأن يتم إخراج الإنسان من الملة، في هذه الحالة ينقطع ما بينك وبينه من حبال، إذ لا يمكن أن يلتقي الإسلام والكفر. وبناء على ذلك ينبغي ألا يلجأ أحد الأطراف إلى تكفير الآخر مطلقا، وقد جاء عن ابن عمر عن النبي -صلي الله عليه وسلم - قال: " إذا أحدكم قال لأخيه يا كافر، فقد بآء بها أحدهما " (٢٥). وقد صحت الأحاديث أيضا على أن من قال: لا إله إلا الله، قد عصم دمه وماله وأصبح مسلما وحسابه بعد ذلك على الله عز وجل، ويؤكد ذلك ما روي عن أسامة بن زيد، قال: بعثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم - سرية إلى الحرقات، فتذروا بنا، فهربوا، فأدركنا رجلاً، فلما غشيناها، قال: لا إله إلا الله، فضربناه، حتى قتلناه، فذكرته للنبي -صلى الله عليه وسلم -، فقال: " من لك بلا إله إلا الله يوم القيامة؟ "، فقلت: يا رسول الله، إنما قالها مخافة السلاح، قال: " أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم من أجل ذلك قالها أم لا؟ من لك بلا إله إلا الله يوم القيامة؟ " فما زال يقولها حتى وددت أني لم أسلم إلا يومئذ (٢٦).

## ٧- البعد عن شطط الغلاة

وهذا يعني عدم السير وراء الغلاة والمتطرفين، الذين يثيرون الفتن والقتال، فإذا كانت الفتنة نائمة أيقظوها، وإذا كانت الفتنة ساكنة حركوها، وإذا كانت ضعيفة بذلوا لها من أوقاتهم

(٢٣) الأنعام آية رقم ١٠٨.

(٢٤) يراجع في بعض النقول عن كبار أئمة الشيعة وعلمائهم ما يدل على تعظيم الصحابة وتوقيرهم، وخاصة أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب. د. يوسف القرضاوي، مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية، سلسلة رسائل ترشيد الصورة (١٢) ص ٥٥: ٥٨.

(٢٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٤ ص ٣٦١ حديث رقم ٤٦٨٧.

(٢٦) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بلي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ج ٤ ص ٢٧٩ حديث رقم ٢٦٤٣.



وأموالهم حتى يشعلوها. وبالتالي فالتقارب بين المسلمين يجب أن يعتمد على المعتدلين والحكماء والعقلاء الذين لا يتشنجون، ولا يتعصبون، ويعالجون الأمور بهدوء وعقلانية وحكمة.

ومن مظاهر الغلو: تهويل الأمور، والتعصب والاستبداد بالرأي، واللجوء إلى الشدة والعنف في التعامل، والميل إلى التفسير في الأمور، وأبرز مظاهر الغلو الميل إلى تكفير المسلمين، وقد ابتليت الأمة من قديم بهذا الداء الخطير، حتى وجد من كفر الإمام علي بن أبي طالب نفسه، حتى استحلوا دمه وقتلوه، ووجد بعد ذلك من كفر حكام المسلمين، بل وكفر المسلمين جميعاً سنيهم وشيعيهم، عربيهم وعجميهم، أحياءهم وأمواتهم، وهناك من تخصصوا في تكفير الشيعة من دون غيرهم، معتمدين على أنهم يؤمنون بتحريف القرآن وأنه ناقص، وينكرون السنة، ويسبون الصحابة ويدعون العصمة لأئمتهم، ولا يعرفون توحيد الألوهية لأنهم يدعون أئمتهم ويستغيثون بهم من الكروب. وعلى فرض التسليم بذلك فإنها عند البعض لا تخرج من الملة ولا تجيز لنا اتهامهم بالكفر، لأنه بالنسبة إلى القرآن الذي بين أيدينا هم يؤمنون به، ويتعبدون بتلاوته، وأما الادعاء بأن هناك أجزاء ناقصة فليسوا متفقين عليها وينكرها المحققون منهم، وأما السنة فهم يؤمنون بها، لكنهم يأخذونها من روايتهم ومصادرهم، وأما سب الصحابة، فلمهم فيه شبهة ولا تخرجهم من الإسلام، وأما مسألة عصمة الأئمة فهي غير مقبولة، لكنها ليست كفراً بواحاً. وما وقع فيه الشيعة من الاستغاثة بالأئمة فهو يشبه ما وقع فيه بعض المتصوفة مع الأولياء والصالحين<sup>(٢٧)</sup>.

## ٨- المصارحة بالحكمة

والمصارحة تعني أن يبدي بعض المسلمين لبعض المشاكل القائمة، والمسائل المعلقة، والعوائق المانعة، ومحاولة التغلب عليها بالحكمة والتدرج. إذ ليس من الحكمة أن نخفي كل شيء، أو أن نسكت عنه، أو نؤجله، فهذه ترجئ المشاكل لكنها لا تحلها، وتبعتها لكنها لا تنهيها.

ومن الأمور التي تصارح الفريقين ( السني والشيوعي ) بها، عدم محاولة نشر المذهب الشيعي في بلاد الأكثرية السنية، وعدم محاولة نشر المذهب السني في بلاد الأكثرية الشيعية، إبقاء للود وافتاء للفتنة. وأيضاً ضرورة مراعاة حقوق الأقلية الشيعية في بلاد السنة وحقوق الأقلية السنية في بلاد الشيعة، كما ينبغي أن يكون لكل أقلية في أي بلد مساجدها التي يصلون فيها، ومن يمثلهم من الوزراء والمسؤولين في الحكومات.

## ٩- الحذر من دسائس الأعداء

ونحن نعمل على التقارب والوحدة بين المسلمين جميعاً ينبغي أن نحذر كيد أعداء الإسلام والمسلمين، الذين يريدون أن يفرقوا جمع الأمة الإسلامية ويشتموا شملها ويمزقوا صفها، إذ ليس

(٢٧) د. يوسف القرضاوي، مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية، سلسلة رسائل ترشيد الصوة ( ١٢ ) ص

٨٢: ٨٦. وفي أقوال المعتدلين من علماء الشيعة والسنة يراجع: نفس المرجع ص ٨٦: ٩٥.



بأغيظ لهم من اجتماع كلمة المسلمين، وليس أسر لقلوبهم من اختلاف الأمة وتمزقها شر ممزق. وأعداء الأمة اليوم يلعبون على كل حبل، ويحاولون الوصول إلى ضرب الوحدة الإسلامية من كل ثغرة، فهم أحياناً ينفذون إلى التمزق من خلال ثغرة الديانة، ويريدون أن يشعلوا الفتنة بين المسلم والمسيحي، أو من باب العرق ليشعلوا الفرقة بين العرب والأكراد أو بين العرب والبربر، أو من باب المذهب ليشعلوا الفرقة بين الشيعي والسني أو الشيعي والإباضي، حتى إذا لم يجدوا شيئاً من ذلك قالوا: قومي وإسلامي، ويميني ويساري، وثوري وليبرالي وهكذا. وبناء على ذلك فالمطلوب من المسلمين أن يعملوا على التقارب والوحدة، ومن الواجب أن يكونوا على درجة عالية من الحذر من كيد أعدائهم، " وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ " (٢٨)، وأن يكون على يقين من أن أشد العقوبات التي يمكن أن تنزل بهم هو اختلافهم وتمزقهم وأن يكون بأسهم بينهم شديداً " قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ " (٢٩).

#### ١٠. مبدأ الاعتماد في أخذ الأحكام على الدراسات المقارنة

وذلك لأن الدراسات المقارنة تلعب دوراً في التقريب، وذلك لأن الدراسات المقارنة تزيل الجهل المتبادل بين المذاهب الإسلامية، وهذا الجهل من أهم أسباب التنافر بين أتباعها ومقلديها - سواء أكانوا علماء أم عامة - كما أن الدراسات المقارنة تعمل على التعرف على التراث الفقهي الإسلامي: إذ لا يمكن لأي باحث أو مجتهد أن يدعي أن ما يقوله أو يراه مذهبه الذي يقلده هو رأي الإسلام، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بنظرية إسلامية، من دون أن يكون مطلعاً على جميع المذاهب وعالماً بالأراء المعتمدة في التراث الفقهي الإسلامي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المنهج المقارن يكشف أسباب اختلاف الفقهاء بشكل دقيق وعلمي، سواء تعلق الأمر باختلاف الفهم والتفسير أو التأويل، أو مصادر الاستنباط، كما يكشف من خلال هذا المنهج عن الرأي الراجح في أي مذهب، ما يسهل عملية المقارنة والموازنة العامة.. وبالمنهج المقارن يستطيع الباحث تحديد مساحات الاتفاق والاختلاف بين المذاهب الفقهية، وبالتأكيد، فتحديد مساحات الاتفاق والاختلاف هو مقدمة ضرورية للتقريب، وخصوصاً عندما تكشف الدراسات المقارنة أن حجم الاتفاق بين المذاهب أكبر من حجم الاختلاف، وهذه حقيقة يمكن أن يتسلح بها دعاة التقريب في مواجهة دعاة التفرقة والتحارب بين المذاهب الإسلامية. (٤٠).

(٢٨) الأنفال آية رقم ٢٠.

(٢٩) الأنعام آية رقم ٦٥.

(٤٠) يراجع المنهج المقارن ودوره في التقريب بين المذاهب الإسلامية: أ. محمد تهايمي ذكير، الدراسات المقارنة ودورها في التقريب بين المذاهب، المؤتمر الدولي الـ ٢٤ للوحدة الإسلامية، طهران، ٢٠١١م، متاح على موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب

## المبحث الثاني

### تقدير أثر التقنين في التقريب بين المذاهب

تبين من المبحث السابق أن الواقع المرير الذي يعيشه العالم الإسلامي اليوم، من العداء والكرهية التي وصلت إلى حد القتال والتناحر بين أبناء الطوائف والمذاهب الإسلامية، أوجد تياراً في العالم الإسلامي يدعو إلى التقارب بين المذاهب، وأن تقنين أحكام الفقه الإسلامي يمكن أن يكون طريقاً لهذا التقريب، بل يمكن عند بعض أتباع هذا التيار أن يكون طريقاً للوحدة التشريعية أو القانونية، وفي هذا المبحث يود الباحث أن يثبت وجهة نظره في صلة التقنين بالوحدة، وصلة التقنين بالتقريب بين المذاهب، وفي الختام يود أن يلقي الضوء على تجربة مملكة البحرين، عند إرادة تقنين فقه الأحوال الشخصية أو ما عرف بأحكام الأسرة كطريق للوحدة أو التقريب بين المذاهب، ونستطيع أن نلخص هذه الرؤية فيما يأتي:

#### أولاً: في ظل التقنين ليست الحاجة إلى التقريب بل الحاجة إلى المذاهب

قد يبدو للناظر إلى تقنين الفقه الإسلامي، من أول وهلة، أن من أهم آثار التقنين هو التقريب بين المذاهب، لأنه يعمل على الدمج بينها، والخروج بتقنين موحد، لكل طوائف الدولة الإسلامية، وخاصة إذا كان التقنين سيكون في إطار كل المذاهب الإسلامية، لكن التقريب بين المذاهب بات عديم الجدوى، بل ولا توجد حاجة إليه، وخاصة بعد أن تنكر له دعائه، وغضبوا من حقيقة دعوى التقريب هذه، ومما أغضب دعاة التقريب من أهل السنة أن البرامج النظرية كانت لا تترجم إلى تطبيقات واقعية، بل إن واقع الأحداث في أكثر من بلد عربي مثل العراق وسوريا كان يناقض تماماً حديث المجالس الفكرية<sup>(٤١)</sup>.

وقد يبدو للناظر أيضاً من أول وهلة أن هذا التقنين الموحد سيقضي على التعصب المذهبي، لأن التقنين في هذه الحالة سيعتمد على كل المذاهب، ولن يتم ترجيح رأي على آخر إلا بالدليل. لكن المدقق مرة بعد أخرى في مسألة التقنين هذه يستطيع أن يصل بسهولة إلى أن التقنين لا يمكن أن يقضي على فكرة التعصب اللصيقة بالمذاهب الفقهية والاتجاهات الفكرية، ومن باب أولى أن التقنين الموحد لا يمكنه القضاء على المذاهب الإسلامية المتعددة، والسري في ذلك ببساطة شديدة هو أن التقنين لن يتناول إلا جانب المعاملات فقط، أما العبادات والعقائد فستظل كما هي بمذاهبها المتنوعة والمختلفة، وكل شخص سيدور في إطار مذهبه، فضلاً عن أن المذاهب الإسلامية

كما يراجع: د. محمد سعيد رمضان البوطي، نقاط أربع لعلها تشكل نسيج الأمة الإسلامية الواحدة، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، البحرين ٢٠٠٢م، ج ١ ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٤١) في تراجع الشيخ د. يوسف القرضاوي عن موقفه من التقريب بين المذاهب بعد أن كان من أكبر دعائه، يراجع: عبد الرحمن الراشد، اعترافات القرضاوي ... موقف شجاع، مقال بجريدة الشرق الأوسط، الأحد ٢٢ من رجب ١٤٢٤هـ. ٢ يونيو ٢٠١٢م، العدد ١٢٦٠٥.

برمتها وبكل جوانبها وسائر أحكامها ستظل محل دراسة وبحث واجتهاد وتعليم وتعلم، من قبل الدارسين والباحثين، والفقهاء والعلماء في مدارسهم وجامعاتهم، ومؤسساتهم الدينية وغيرها، وبالتالي فإن التقنين لن يحل مشكلة التعصب المذهبي برمتها.

ويضاف إلى ذلك أيضا أن التقنين نفسه هو الذي سيحتاج إلى المذاهب المتعددة والآراء المتنوعة، لأن التقنين سيعول عليه في حل مشاكل كل عصر، والمذهب الذي نختاره في حل مشكلة معينة في وقت معين، قد لا يكون مناسباً لحل نفس المشكلة في وقت آخر فنحتاج إلى رأي آخر في مذهب آخر، وبالتالي فإن وجود المذاهب يعد ضرورة، ليكون للتقنين القدرة على مواجهة المشاكل في كل زمان ومكان.

وبالتالي فإن التقنين ليس هو الحل الناجع لمعضلة التعصب المذهبي، والحل الناجع يكمن في العمل على تقارب القلوب، لا تقريب المذاهب. وإذا ما تقاربت القلوب وامتلات صفاء وحباً من كل أصحاب مذهب لأصحاب المذهب الآخر، فإنه سيكون من الميسور في هذه الحالة الوصول إلى وحدة المسلمين على الرغم من اختلاف مذاهبهم، وتعدد مشاربهم، بل ستكون المذاهب الإسلامية من أهم عناصر الثراء في الأمة الإسلامية، وخاصة أن وجودها يعد ضرورة دينية ولغوية وإنسانية، ويمكن أن نفهم ذلك في ضوء العناصر الآتية:

### ١. الاختلاف في المذهب ضرورة دينية ولغوية وإنسانية

مع تزايد الهوة الساحقة والخلافات العميقة بين الاتجاهات والفرق الإسلامية، تعالت كما سبق القول في الآونة الأخيرة صيحات كثير من العلماء والفضلاء بالدعوة إلى تقريب المذاهب، ولأهمية هذه المسألة وضرورة رأب الصدع والتحام الصف الإسلامي تعددت أنشطة هؤلاء الفقهاء والعلماء في سبيل الدعوة إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية ما بين مؤتمرات دولية وإقليمية تعقد، وندوات تقام، ومناقشات تثار، وكتب تؤلف، وأبحاث تقدم، كل ذلك لعلاج هوة الخلاف بين المذاهب الإسلامية عن طريق التقريب بينها.

والناظر إلى واقع الأمة الإسلامية بحق يشعر بمرارة شديدة جراء الخلافات التي صدعت بنيانها وشقت صفها وفتت قوتها وأجهزت على وحدتها، لكن المشكلة ليست في المذاهب الإسلامية على تعددها وكثرتها ووقوع الخلافات الفقهية فيما بينها، نعم المشكلة ليست في تعدد المذاهب أو كثرة الاتجاهات، فلقد عاشت الأمة الإسلامية قرونها وعصورها الزاهرة مع وجود المذاهب الإسلامية الكثيرة ووجود الاتجاهات المتعددة، والإسلام لا يمنع الاختلاف في الرأي، بل يرى أن الخلاف في الرأي يعد ضرورة من الضرورات<sup>(٤٢)</sup>.

(٤٢) حول التنوع الثقافي يراجع: محمد محفوظ، نظرات حول الوحدة والتعدد في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد السادس والعشرون، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ص ٩٧: ١٠١.

وضرورة الخلاف أمر تقتضيه طبيعة الدين وطبيعة اللغة بل وطبيعة الإنسان ذاته، أما طبيعة الدين فلأن أحكامه منها ما هو منصوص عليه ومنها ما هو مسكوت عنه، ومنها المحكمات ومنها المتشابهات، ومنها القطعية ومنها الظنية، وهذا يقتضي الاختلاف في الاجتهاد والفهم والاستنباط، أما طبيعة اللغة، فإن القرآن والسنة باعتبارهما عربيين فإنهما يفهمان في ضوء قواعد اللغة العربية، وفيها ما هو من قبيل الحقيقة وما هو من قبيل المجاز، ومنها اللفظ المتشابه الذي يحتمل أكثر من معنى، ومنها ما يعرف بالمنطوق ومنها ما يعرف بالمفهوم، ومنها العام ومنها الخاص ومنها المطلق ومنها المتقيد<sup>(٤٢)</sup>، وأما طبيعة البشر فإنهم مختلفون في أمور كثيرة، إذ لكل شخص فكره وعقله، وميوله وذوقه، بل له نبرة صوته وبصمة بنانه، ومن الناس من يميل إلى التشديد ومنهم من يميل إلى التيسير، ومنهم من يأخذ بظاهر النص ومنهم من يأخذ بفحواه، والاختلاف في كل هذا يؤدي لا محالة إلى الاختلاف في الحكم على الأشياء<sup>(٤٤)</sup>.

ولهذه الضرورة وقع الخلاف حتى في زمن النبوة، ويشهد بهذا ما حدث يوم أن رجع رسول الله من غزوة الأحزاب ونزل عليه جبريل عليه السلام يستعجله الذهاب إلى بني قريظة، عندها قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه: لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة، فسار الصحابة رضوان الله عليهم، ولكن العصر أدركهم في الطريق فانقسم أصحابه في فهم توجيه النبي إلى فريقين، الفريق الأول رأى عدم الصلاة إلا في بني قريظة استمساكا بحرفية الكلام النبوي، أما الفريق الثاني فقد رأى الصلاة في الطريق أو الصلاة في وقتها، فهما لروح النص، واستيعابا لقصد النبي صلى الله عليه وسلم من توجيهه وهو حثهم على الإسراع في السير إلى بني قريظة، وعندما عرض الأمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطئ واحدا من الفريقين ورأى أن لكل فريق فهمه واجتهاده، وفقهه وقدره<sup>(٤٥)</sup>.

وفي عهد الراشدين وهو أفضل العهود بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقع الخلاف أيضا، ومما اشتهر في هذا أن عمر رضي الله عنه قضى في المسألة المعروفة بالمسألة الحجرية في الميراث بعدم التشريك بين الأخوة الأشقاء والأخوة لأم، ثم رفعت إليه مرة أخرى فقضى فيها بالتشريك، فقيل له: إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا، فقال عمر: تلك على ما قضينا يومئذ وهذه على ما قضيت اليوم<sup>(٤٦)</sup>، وهذا معنى قول عمر بن الخطاب أيضا في كتاب القضاء لأبي

(٤٢) يراجع في مباحث: الأمر والنهي والعام والخاص والمجمل والمبين والظاهر والمؤول. عبد السلام بن إبراهيم الحصين، إضاءات على متن الورقات، شرح متوسط على متن الورقات لإمام الحرمين الجويني، ط الأولي ١٤٢٧هـ، ص ٨٨ وما بعدها.

(٤٤) ولعل هذا مما يدخل في قوله تعالى: ﴿وَإِخْتِلَافُ أَسِنَّتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ الروم آية رقم ٢٢.

(٤٥) في هذه الواقعة يراجع: عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمرى الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: ٧٢٤هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤/١٩٩٣. غزوة بني قريظة ج ٢ ص ١٠١.

(٤٦) يراجع في موقف عمر في هذه المسألة: الإحكام شرح أصول الأحكام، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (المتوفى: ١٣٩٢هـ)، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ، ج ٤ ص ٥١٢. كما يراجع: مختصر اختلاف العلماء، أبو جعفر

موسى الأشعري: ".... وَلَا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضَيْتَ فِيهِ الْيَوْمَ فَرَأَجَعْتَ فِيهِ رَأْيَكَ فَهَدَيْتَ فِيهِ لِرُشْدِكَ أَنْ تَرَأَجَعَ فِيهِ الْحَقَّ، فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ لَا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ، وَمُرَاجَعَةُ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ ... " (٤٧)

وَعَنْ عُمَرَ أَيْضًا أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: قَضَيْتُ عَلَيَّ وَزَيْدٌ بَكَدًا، قَالَ: لَوْ كُنْتَ أَنَا لَقَضَيْتُ بَكَدًا، قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَرُدُّكَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ أَوْ إِلَى سُنَّةِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَفَعَلْتُ، وَلَكِنِّي أَرُدُّكَ إِلَى رَأْيِي، وَالرَّأْيُ مُشْتَرِكٌ، فَلَمْ يَنْقُضْ مَا قَالَ عَلَيَّ وَزَيْدٌ<sup>(٤٨)</sup>. والوقائع كثيرة، وكلها تثبت وقوع الاختلاف في الرأي وجوازه، وإمكانية تعدد المذاهب والاتجاهات، من دون أن يؤثر ذلك على قوة المسلمين أو وحدتهم.

## ٢ - تعدد المذاهب شراء فقهي ونماء عقلي

لقد كانت المذاهب الفقهية في العهود الزاهرة للفقهاء الإسلامي كثيرة ومتعددة، ومع ذلك لم توجد يومئذ دعوة للتقريب بينها، واليوم بعد أن جمد الفقه إلى حد ما، واندثر كثير من المذاهب الإسلامية بحيث أصبح كثير منها غير موجود إلا بشكل جزئي في كتب الفقه المقارن<sup>(٤٩)</sup>، يبدو حاليا أن صيحات التقريب بين المذاهب نبات غير طبيعي، وعلاج غير صحيح لما تعانيه أمتنا من تفرق وضعف، وتدهور وتخلف.

ومما يؤكد ذلك، مدى الاهتمام العظيم الذي انبرى من خلاله علماء الأمة وفقهاؤها بتدوين كل المذاهب الإسلامية، على اختلافها وكثرتها، وتعددت مؤلفاتهم في هذا الشأن والتي كانت تجمع الآراء في كل مسألة مقترنة بالأدلة عليها تارة، وغير مقترنة بهذه الأدلة تارة أخرى، ومن أهم هذه المؤلفات كتاب المغني لابن قدامة، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، وكتاب المحلى لابن حزم،، بل وأفرد الفقهاء كثيرا من المؤلفات لبعض المسائل الخاصة التي تجمع شتاتها وتبين آراء الفقهاء فيها، ومن ذلك ما كتبه الإمام الأوزاعي في الرد على سير الإمام أبي حنيفة، وما كتبه الإمام أبو يوسف بعد ذلك في الرد على سير الإمام الأوزاعي، وكتاب الخلافات للبيهقي الشافعي، وكتاب الوسائل في فروق المسائل لابن جماعة الشافعي وكتاب حلية العلماء في اختلاف الفقهاء

أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: د. عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧، باب في المشتركة، ج ٤ ص ٤٦٠.

(٤٧) يراجع كتاب عمر في القضاء وشرحه في: أعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ج ١ ص ٦٧ وما بعدها.

(٤٨) أعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، فصل تأويل ما روي عن الصحابة من الأخذ بالرأي، ج ١ ص ٥٢.

(٤٩) من المذاهب التي اندرست: مذهب الأوزاعي، ومذهب سفيان الثوري، ومذهب الليث بن سعد، ومذهب داود الظاهري، ومذهب ابن جرير الطبري، يراجع في هذه المذاهب المدرسة د. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ط السادسة عشرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م مؤسسة الرسالة، ص ١٤٨: ١٥١.

لأبي بكر الشاشي، ومختلف الرواية لعلاء الدين السمرقندي الحنفي، والإشراف على مذاهب الأشراف لابن هبيرة الحنبلي، وكتاب الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف لابن عبد البر، ومن الكتب التي تناولت نشأة الاختلاف وبيان أسبابه، كتاب: الإنصاف في التنبيه على أسباب الخلاف للبطلليموسي، وكتاب رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية، ومن الكتب الحديثة كتاب: أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ على الخفيف<sup>(٥٠)</sup>.

وإلى جانب هذه الكتب التي تحوي اختلافات الفقهاء المذهبية تعددت التصريحات منهم بأهمية هذه الاختلافات وضرورتها، وفي ذلك يقول القاسم بن محمد بن أبي بكر: "لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في أعمالهم، فلا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن خيرا منه قد عمله"، وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال أيضا: "ما أحب أن أصحاب رسول الله لم يختلفوا، لأنه لو كانوا قولا واحدا كان الناس في ضيق، وأنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم كان في سعة"، وروى عن يحيى بن سعيد أنه قال: ما برح أهل الفتوى يفتنون، فيحل هذا ويحرم هذا فلا يرى المحرم أن المحلل هلك لتحليله، ولا يرى المحل أن المحرم هلك لتحريمه"<sup>(٥١)</sup>.

وبناء على هذا فإن محاولات التقريب بين المذاهب ذاتها لا يمكن أن تكون هي الدواء الناجع لما أصاب الأمة الإسلامية من علل، وخاصة إذا كان المقصود من التقريب محاولة جعل المذاهب كلها مذهبا واحدا أو محاولة جعل الآراء المتعددة رأيا واحدا فهذا مستحيل، وكذلك إذا قصد به لي أعناق النصوص أو الفتاوى والاجتهادات حتى تقترب المذاهب وتتحد الاجتهادات فهذا غير صحيح، أما إن قصد بالتقريب عرض آراء المذاهب ومناقشة أدلتها ومحاولة الوصول إلى الرأي الراجح منها فهذا هو الممكن والصواب، وهو ما درج عليه فقهاء الأمة في الدراسات الفقهية المقارنة<sup>(٥٢)</sup>.

وحتى هذا المفهوم الأخير للتقريب الذي يتضمن مناقشة الآراء وبيان الراجح منها فإنه لا يعني إلغاء الآراء الأخرى وهدم الاجتهادات المتعددة أو المذاهب الفقهية المختلفة، لأننا نعتبر أن الاجتهادات الفقهية المتعددة ثروة علمية هائلة، وركيزة من ركائز القوة في هذه الأمة، إذ لا يتوافر لغيرها من الأمم الأخرى هذا الكم الهائل من الاجتهادات والآراء والحلول التي يمكن أن يتوافر فيها الحل الإسلامي لكثير من الأزمات والمشاكل على اختلاف العصور والدهور والأشخاص

(٥٠) حول حركة التأليف في علم الخلاف، يراجع: أ. محمد تهايمي ذكرير، الدراسات المقارنة ودورها في التقريب بين المذاهب، المؤتمر الدولي الـ ٢٤ للوحدة الإسلامية، طهران، ٢٠١١م، متاح على موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب. <http://www.taghrib.org/pages/content.php?tid=44>

(٥١) يراجع هذه الأقوال وغيرها في: فتاوى يسألونك، الأستاذ الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، الطبعة: الأولى، حديث اختلاف أمتي رحمة، ج ٧ ص ٢٧٨.

(٥٢) يراجع في المراد بالتقريب بين المذاهب العلامة د. يوسف القرضاوي، مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية، سلسلة رسائل ترشيد الصحوة رقم ١٢، مكتبة وهبة القاهرة، ط الثانية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ١٢: ١٥.

والأماكن والظروف .

وهذا ما قرره مجلس المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٨٧ م بعد أن نظر في موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب المتبعة، ومما أتى في قراره أن "اختلاف المذاهب الفقهية في بعض المسائل له أسباب علمية اقتضته ولله سبحانه في ذلك حكمة بالغة، منها: الرحمة بعباده، وتوسيع مجال استنباط الأحكام من النصوص، ثم هي بعد ذلك نعمة وثروة فقهية تشريعية تجعل الأمة الإسلامية في سعة من أمر دينها وشريعتها، فلا تنحصر في تطبيق شرعي واحد حصرا لا مناص لها منه إلى غيره، بل إذا ضاق بالأمة مذهب أحد الأئمة الفقهاء في وقت ما، أو في أمر ما، وجدت في المذهب الآخر سعة ورفقا ويسرا، سواء أكان ذلك في شؤون العبادة أم في المعاملات وشؤون الأسرة والقضاء والجنايات على ضوء الأدلة الشرعية" (٥٣).

### ٣ - حاجتنا الحقيقية إلى تقارب القلوب؛

بناء على أهمية المذاهب الإسلامية وضرورة وقوع الخلاف فيما بينها، يتضح جليا أن المشكلة ليست في تعدد المذاهب وكثرة الآراء والأقوال، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في القلوب، فتفرق القلوب هو محض التنازع الذي يؤدي إلى الفشل والضياع، "وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ" (٥٤)، وبالتالي فإن كل أعمالنا وجهودنا يجب أن تتجه إلى إصلاح القلوب وضرورة سلامتها مما علق بها من الأكدار والأمراض، فسلامة القلب هي شرط الوصول إلى الله عز وجل لنتلقى منه العون والتوفيق والنعم والرشاد والمدد والسداد، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ (٥٥)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ جَاء رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ (٥٦).

نحن بحاجة حقيقية إلى قلوب هينة لينة لا تتعصب لآرائها، ولا تتهجم على غيرها، وإن خالفتها في الرأي وعارضتها في المذهب، من أمثال الشافعي الذي كان من مذهبه القنوت في صلاة الصبح لكنه لما صلى قريبا من قبر أبي حنيفة النعمان لم يقنت في صلاته تأدبا لصاحب القبر، ومن أمثال أبي يوسف أيضا، لما صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام، وصلى بالناس وتفرقوا، ثم أخبر بوجود فأرة ميتة في بئر الحمام، فقال: إذا نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل

(٥٢) المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٨٧ م بعد أن نظر في موضوع الاختلاف الفقهي بين المذاهب المتبعة.

(٥٤) الأنفال، آية رقم ٤٦.

(٥٥) الشعراء آية رقم ٨٩.

(٥٦) الصافات آية رقم ٨٤.



خبثاً. وأهم ما يميز هؤلاء الفقهاء الذين حسنت نياتهم وسلمت قلوبهم، أنهم كانوا لا يتحسسون من مخالفهم في الرأي بل كانوا ينظرون إلى آرائهم على أنها محتملة للصواب والخطأ، لذا نقل عن بعضهم " رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب " ونقل أيضاً إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحائط، وأيضاً ربما كان ما قلته خطأ كله، لا الصواب كله" (٥٧).

وبناء على هذا فإن تعدد المذاهب لا يتعارض أبداً مع وحدة الصفوف وتماسك القلوب، وإن تماسكت قلوبنا لن يضرنا اختلاف مذاهبنا، وسيبقى كل مؤمن مع اختلاف المذاهب وتعدد الآراء لأخيه المؤمن كالبنيان المرصوص، وسيبقى المؤمنون جميعاً في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، وعندها لن يظلم أحد أحداً ولا يسلمه ولا يخذله، بل ويحب له كما يحب لنفسه .

وفي ضوء ذلك فإن كانت ثمة حاجة حقيقية لطوائف الأمة الإسلامية، فهي الحاجة إلى تقارب القلوب، والتقارب لا التقريب، لأن التقارب مفاعلة من كل أطراف الأمة، وحركة من كل جوانبها، وسعى من كل طوائفها، بغية الالتقاء على الهدف، والالتحام في الصف، والتداخل في العمل، والاتحاد في الميدان ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بَيِّنَاتٌ مَرَّصُونَ﴾ (٥٨).

ولتقارب قلوب الأمة أفراداً وجماعات يلزمنا أن ندقق النظر وأن نعيده مرة بعد أخرى في شرعة ربنا وأحكام ديننا وميراث نبينا صلى الله عليه وسلم، وأن نربي أنفسنا بالحرص على هذه الأحكام وتلك التشريعات وأن نتدرب عليها أو نحاول التخلق بها حتى تصبح بعد ذلك صفة لازمة في حياتنا، وخلقاً راسخاً في أعماقتنا، وقيمة إسلامية تحكم كل تصرفاتنا وأعمالنا، ومن ذلك: التربية على عدم التباغض والتدابير والتحاسد وهو قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجَرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» (٥٩)، والتربية على لين الجانب لكل مسلم، والنزول على رغبته والسمع له من دون أن تفرق بيننا الأماكن والمناصب، والأهواء والشهوات، وهذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ...» (٦٠)، والتربية على

(٥٧) في هذه الروايات وغيرها يراجع: فتاوى يسألونك، الأستاذ الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، الطبعة: الأولى، باب الاقتداء بالإمام الخالف في المذهب، ج ٤ ص ٢٥٥. وفي علاقة الأئمة بعضهم ببعض يراجع: د. محمد البشير البوزيدي، اقتراحات عملية في منهجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين ٢٠٠٢م، ج ١ ص ٤٧٤، ٤٧٥.

(٥٨) الصف آية رقم ٤.

(٥٩) صحيح البخاري، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، ج ٨ ص ١٩.

(٦٠) سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، باب إيقاد المسلم بالكافر، ج ٤ ص ١٨٠.



عدم التحسس والتجسس أو عدم التفتيش على الثغرات والعورات، والتربية على إقالة العثرات والعقبات، وعدم الظنون والشكوك وهذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا: "إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ. فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ. وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا"<sup>(٦١)</sup>، والتربية على خلق العفو والمبادرة إلى الصلح، وهذا هو حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ وَإِيَّاكُمْ وَالْبَغْضَاءَ، فَإِنَّهَا هِيَ الْحَالِقَةُ»<sup>(٦٢)</sup>، وفي الحديث أيضا عن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هُدَيْنَ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هُدَيْنَ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هُدَيْنَ حَتَّى يَصْطَلِحَا"<sup>(٦٣)</sup>.

### ثانيا: التقنين خطوة في طريق الوحدة التشريعية الإسلامية

وإذا كان التقنين ليس له أثر كبير في القضاء على التعصب المذهبي وإيجاد التقارب بين اتباع المذاهب المختلفة، فإنه على العكس من ذلك بخصوص الوحدة التشريعية أو القانونية، إذ يمكن أن يكون التقنين في البلاد الإسلامية طريقا للوحدة بينها، لأن التقنين في حد ذاته نوع من الوحدة التشريعية أو القانونية أو حتى الفكرية، والوحدة القانونية يمكن أن تكون مقدمة مهمة للوحدة السياسية.

وبناء على ذلك فإننا نتفق تماما مع ما كان ينادي به العلامة عبد الرزاق السنهوري، من ضرورة قيام التقنين العربية كلها على أساس من الفقه الإسلامي، ومما يساعد على ذلك أن الفقه الإسلامي أصبح تراثا مشتركا بين سائر الدول العربية والإسلامية، وإيجاد هذا التقنين الموحد للدول العربية والإسلامية يقتضي<sup>(٦٤)</sup>:

- ضرورة دراسة الفقه الإسلامي دراسة علمية مقارنة دقيقة وفقا لأصول صناعته، إذ لا يجوز أن نخرج على أصوله بدعوى أن التطور والتقنين الجديد يقتضي هذا الخروج<sup>(٦٥)</sup>.

(٦١) موطأ الإمام مالك، باب ما جاء في المهاجرة، ج ٥ ص ١٢٢٢.

(٦٢) موطأ الإمام مالك، باب ما جاء في حسن الخلق، ج ٢ ص ٩٠٤.

(٦٣) صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، باب النهي عن الشحناء والتهاجر، حديث رقم: ٢٥٦٥، ج ٤ ص ١٩٨٧،

(٦٤) الأستاذ الدكتور فايز محمد حسين محمد، استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية، في بحثه القيم: أثر مشروع السنهوري في القوانين المدنية العربية، ص ١٨، ٢١ متاح على الشبكة الدولية للمعلومات.

(٦٥) ولقد نادى الأستاذ السنهوري بضرورة النهوض بدراسة الفقه الإسلامي، ومن اقتراحاته بشأن ذلك هو إنشاء معهد للفقه الإسلامي المقارن، يتولى تطوير الفقه الإسلامي في إطار الدراسات المقارنة بالفقه القانوني الغربي. ويقوم معهد الفقه الإسلامي المقارن بهدف إيجاد بيئة علمية عالية لدراسات في الفقه الإسلامي وقواعده العامة على اختلاف المذاهب مقارنة بالقواعد القانونية الحديثة وتعريف عالم القانون الغربي بالفقه الإسلامي وما ينطوي عليه من حسن الصياغة ودقة التحليل، وأن يكون معهداً لتكوين

. الاهتمام بدراسة الإجماع كمصدر من مصادر الفقه الإسلامي، حيث يمكن أن يساعد الإجماع في استنباط كثير من الأحكام التي تلائم العصر وتلبي حاجات المجتمع المتجددة وفقاً لأصول الصناعة الفقهية الإسلامية<sup>(٦٦)</sup>.

. أخذ أحكام التقنين من جميع مذاهب الفقه الإسلامي: بحيث يتم استيعاب كل المذاهب وكل الطوائف، وكل الفرق، ولا يتم العدول من مذهب إلى آخر إلا بناء على الدليل الصحيح<sup>(٦٧)</sup>.

### ضرورة استئناف العمل لإيجاد التقنين الإسلامي الموحد:

وحتى تكون هناك خطوات جادة في هذا الطريق، يجب استئناف العمل للوصول إلى تقنين إسلامي موحد<sup>(٦٨)</sup>، استكمالاً لما انتهى إليه العلامة عبد الرزاق السنهوري، من ضرورة تأسيس القوانين المدنية في البلاد العربية، على أساس من الفقه الإسلامي، وقد ظهر ذلك في كثير من القوانين المدنية للبلاد العربية التي أسهم فيها العلامة السنهوري، كالقانون المدني المصري والقانون المدني العراقي<sup>(٦٩)</sup>. وإن كان لبعض العلماء بعض المآخذ على اللجنة التي كان يرأسها السنهوري لإصلاح القانون المدني المصري، وانتهى عملها بإصدار هذا القانون على أن يبدأ العمل به في ١٥ / ١٠ / ١٩٤٩م، ومن هذه المآخذ، تأخير اللجنة للشيعة الإسلامية في المصادر التي يلجأ إليها القاضي عند عدم وجود نص إلى ما بعد العرف. ويرون هذا الترتيب بناء على ما كان يراه السنهوري من أن الفقه الإسلامي يحتاج إلى إصلاح وتجديد بعد إغلاق باب الاجتهاد فيه. ومن المحتمل أن يكون هذا النقد هو من وراء تطور فكر السنهوري للقول بضرورة الاستمداد من الفقه الإسلامي عند تكليفه بوضع القانون المدني العراقي<sup>(٧٠)</sup>.

الباحثين في الفقه الإسلامي المقارن والبحوث الفقهية الإسلامية المقارنة هذا من جهة. ومن جهة ثانية، نظراً للمكانة السامية للفقه الإسلامي بين النظم القانونية العالمية، كالفقه الروماني والانجليزي، فضلاً عن أنه من التراث القانوني للشرق العربي. يراجع: د. فايز محمد حسين محمد، في بحثه القيم: أثر مشروع السنهوري في القوانين المدنية العربية، ص ١٥ مرجع سابق. (٦٦). في تفعيل دور الإجماع في حسم النزاع بصفة خاصة: د. إدريس الفاسي الفهري، تحديد مفهوم الإجماع وتفعيل دوره في حسم النزاع، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، المنامة البحرين ٢٠٠٢م، ج ١ ص ٢٧٤: ٢٨٢.

(٦٧) وهذا هو أحد أنواع التلفيق، وهو ما يعرف بالتلفيق في التشريع، وهو تخيير ولي الأمر أحكاماً من مختلف المذاهب ليجمع قانوناً تسيّر عليه البلاد الإسلامية. يراجع في ذلك د. ناصر بن عبد الله الميمان، التلفيق في الاجتهاد والتقليد. على هذا الرابط:

<http://www.ahlalhdeth.com/vb/showthread.php%3Ft%3D231197>

(٦٨) يراجع في ضرورة الدعوة إلى الإصلاح التشريعي عن طريق التقنين: د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، تقنين الفقه الإسلامي بين المؤتمرات والتشريعات، بحث مقدم إلى مؤتمر "تطور العلوم الفقهية - الفقه الإسلامي: المشترك الإنساني والمصالح" والذي تنظمه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان - والمنعقد بمسقط، في الفترة من ٦: ٩ أبريل سنة ٢٠١٤م، ص ٦٤ وما بعدها.

(٦٩) حول الشريعة الإسلامية في القوانين المدنية العربية يراجع: د. فايز محمد حسين محمد، في بحثه القيم: أثر مشروع السنهوري في القوانين المدنية العربية، ص ٢٢: ٢٢.

(٧٠) من العلماء الذين وجهوا للسنهوري هذا النقد الشيخ سيد عبد الله علي حسين، في كتابه القيم: المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي. مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، سلسلة دراسات المقارنات التشريعية، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: د. محمد أحمد سراج، د. علي جمعة محمد، أحمد جابر بردان، المجلد الأول دار السلام، القاهرة، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، مقدمة التحقيق ص ١٩: ٢٢، ومقدمة المؤلف

وعلى كل حال، فقد سار تقنين الفقه الإسلامي بعض الخطوات، وهو في حاجة إلى من يكمل به السير في طريق التقنين، وكان من أهم الخطوات التي نراها مكتملة في هذا الطريق، محاولة مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف في مصر، بتقنين أحكام الفقه الإسلامي، وبعد أن أنهى المرحلة الأولى من عمله بتقنين كل مذهب على حدة، يجب أن يتم استئناف العمل للوصول إلى تقنين موحد مبني على كل المذاهب الفقهية، وأن تحرص الدول الإسلامية والعربية مجتمعة على ذلك، وأن فشل المجمع في استكمال الطريق، لا يمنع من إعادة المحاولة مرة أخرى، لأهمية العمل، ودوره في تحقيق الوحدة الفكرية أو القانونية على الأقل بين الدول الإسلامية، ومن الممكن أن تتبنى هذا العمل الجليل إحدى هذه الجهات:

١- مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف بمصر، باعتباره أنه هو الذي بدأ في تنفيذ الفكرة منذ سنوات، وأنجز مرحلة منها، وظهرت بعض أعماله على أرض الواقع بعد أن تم طباعة أعماله في هذا الخصوص، ولديه العلماء المتخصصون وأصحاب الملكات الفقهية والقانونية الذين يستطيعون إنجاز هذا العمل، ويفترض فيه أنه من أهم الجهات وأحرصها على تطبيق شرع الله عز وجل في كل مكان<sup>(٧١)</sup>.

٢- أي جهة إسلامية أخرى تابعة لإحدى الدول الإسلامية المهتمة بهذا الشأن، على أن يكون لهذه الدولة دور في نشر الإسلام وتعزيز كلمته، وترغب رغبة صادقة في تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك مثل المملكة العربية السعودية أو مملكة البحرين.

٣- أي منظمة دولية إسلامية، حكومية أو غير حكومية، يكون من شأنها الاهتمام بالأحكام الإسلامية،

ص ٥٤ وما بعدها.

(٧١) مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة الثانية من هيئات الأزهر الشريف التي أنشئت بموجب القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١م وتعديلاته بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وهو كما ورد بالمادة (١٥) من هذا القانون: "الهيئة العليا للبحوث الإسلامية". وقد حددت المادة (١٥) من هذا القانون واللائحة التنفيذية له وظيفة ومهمة مجمع البحوث الإسلامية التي تتمثل في:

- ١- بحث ودراسة كل ما يتصل بالبحوث والدراسات الإسلامية. ٢- العمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وأثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصلي الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة.
- ٢- تتبع كل ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل والخارج والانتفاع بما فيها من رأي صحيح أو مواجهتها بالتصحيح والرد. ٤- بحث ودراسة كل ما يستجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية واقتصادية تتعلق بالعقيدة أو غيرها وبيان الرأي الشرعي فيها. ٥- الاهتمام بالتراث الإسلامي والعمل على تحقيقه ونشره. ٦- حمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ورسم شؤون الدعوة في الداخل والخارج ومتابعة تنفيذ ذلك. ٧- معاونة جامعة الأزهر في الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص العالمية والإشراف عليها والمشاركة في امتحاناتها ورسم السياسة العامة الكفيلة للنهوض بها. ٩- العمل على تنظيم القواعد التي تقوم عليها المسابقات والمنح العلمية والجوائز التي تتكفل بها الدولة لتشجيع الدراسات الإسلامية. ١٠- إصدار التوصيات للعاملين في مجال الثقافة بالهيئات العامة والخاصة والأفراد، وذلك في نطاق ما يختص به المجمع. ١١- تنظيم المكتبة الأزهرية والإشراف عليها وتزويدها بالمصنفات والمطبوعات. ١٢- رسم نظام بعوث الأزهر إلى العالم، والبعوث الواحدة من العالم إلى الأزهر.

١٢- يعقد المجمع مؤتمراً سنوياً يناقش فيه أهم القضايا والمستجدات على الساحة، وتعبه مجموعة من القرارات والتوصيات القابلة للتنفيذ. <http://www.azhar.org/magmaa/en-us/>, <https://ar.wikipedia.org/wik>

وترعى تطبيقها في كل مكان، وتساهم في إغزاز أفكارها، وتجمع في أعمالها أكابر العلماء والباحثين، وترتبط بالفقهاء والقانونيين، وذلك مثل:

### أ- منظمة التعاون الإسلامي

وخاصة أن من بين أهدافها تعزيز التضامن الإسلامي، وحيث إن التقنين سيكون له أثره في الوحدة التشريعية بين الدول، وهذا النوع من الوحدة يتضمن شيئاً من التضامن أيضاً، وبالتالي يمكن أن يدخل في أهدافها، والتضامن في معناه العام يقصد به الاتحاد والتكامل بين أفراد مجتمع من المجتمعات اتحاداً يجمعهم حول مصالح مشتركة أو مشاعر وتطلعات واحدة، ويوحد بينهم بوجه خاص في مواجهة المشاكل والصعاب، أو الأخطار التي تتهددهم جميعاً، ومن صور هذا الاتحاد هو الاتحاد في التشريع والقانون<sup>(٧٢)</sup>.

ولأهمية هذا الهدف ركز عليه ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي في م ٢ / أ " ١ "، كما ركز عليه مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١ حيث جاء فيه " فنحن عاقدون العزم على أن نمضي قدماً لتوثيق أو أواصر التضامن بين شعوبنا ودولنا، وعلى أن نتجاوز كل ما يؤدي إلى الشقاق ويجر إلى الفرقة، وأن نفرض بالحسنى كل نزاع يطرأ بيننا، فنحتكم إلى المواثيق وإلى مبادئ الأخوة والألفة والترابط وما نؤمن به جميعاً من مقاييس العدل والتسامح، نستمدّها من كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - باعتبارهما مرجعاً دائماً لكل الأحكام .. " <sup>(٧٣)</sup>

### ب- رابطة الجامعات الإسلامية

ورابطة الجامعات الإسلامية هيئة دولية إسلامية غير حكومية تأسست عام ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م عندما أدرك ممثلو الجامعات الإسلامية ومؤسسات التعليم العالي المعنية بالدراسات الإسلامية والعربية أهمية الدور الملقى على عاتق هذه الجامعات وتلكم المؤسسات، وكان مقرها المملكة المغربية، ولكن في ١٥ من محرم ١٤١٧ هـ الموافق ٢ من يونيو ١٩٩٦ م تم توقيع اتفاقية المقر بين الرابطة وجامعة الأزهر والتي بمقتضاها انتقل المقر إلى مصر، وتستضيفها الآن جامعة الأزهر في مقر مؤقت حتى يتم بناء المقر الدائم لها على أرض الجامعة<sup>(٧٤)</sup>.

(٧٢) د. محمود السيد داود، المنظمات الدولية الإسلامية دراسة تقويمية على ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي، البحث الفائق بالجائزة الدولية لرابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١م، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية سلسلة فكر المواجهة رقم ٦، ط الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢م، ص ٦٨، ٦٩.

(٧٣) بلاغ مكة المكرمة، مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١م. ولا شك أن هذا الهدف يعد واضحاً جلياً في الشريعة الإسلامية حيث تقوم العلاقة بين المسلمين على الإخاء الكامل، الإخاء الذي يتحرك فيه الفرد بروح الجماعة ومصالحها وأمالها، فلا يرى لنفسه كياناً من دونها، ولا امتداداً إلا فيها، وهذا يعني أن تذوب عصبية الجاهلية، فلا حمية إلا للإسلام، وأن تسقط فوارق النسب واللون والوطن، فلا يتقدم أحد أو يتأخر إلا بمرءته وتقواه.

(٧٤) د. محمود السيد داود، المنظمات الدولية الإسلامية دراسة تقويمية على ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي، ص

وحيث إن من أهداف الرابطة تقوية علاقة الجامعات بقضايا المجتمع بما يحقق إسهام الجامعات في مواجهة مشكلات المجتمعات الإسلامية، وتنشيط دور الجامعات في مجال الدعوة وإسهامها في حل مشكلات المسلمين المعاصرة، بالإضافة إلى الأهداف الأخرى مثل التوجيه الإسلامي للعلوم، وتشجيع البحث العلمي في مجال اللغة العربية والدراسات الإسلامية، والتنسيق بين مختلف الجامعات الإسلامية، وتنمية التعاون العلمي والفكري والثقافي بين الجامعات الأعضاء والجامعات الأخرى في مختلف أنحاء العالم، وإيجاد فرص لتعليم أبناء الأقليات الإسلامية. فإن من أهم مشكلات المسلمين اليوم هي إبعاد الشريعة الإسلامية عن التطبيق، ويمكن أن يكون لهذه الرابطة دور كبير في تطبيق الشريعة بالعمل على تقنينها وتقديمها للمجتمع على النحو الذي يسهل للقضاة تطبيقها اليوم<sup>(٧٥)</sup>.

### ج- رابطة العالم الإسلامي

ورابطة العالم الإسلامي منظمة عالمية غير حكومية تمثل فيها جميع الشعوب الإسلامية في أنحاء المعمورة، وهي تحاول أن تجمع بين قوى الخير العاملة في الحقل الإسلامي في جميع البلدان وتتسق بين جهودها وطاقاتها في تعاون وتضامن إسلامي من أجل إعلاء كلمة الحق ورفع شأن الإسلام والمسلمين.

وكان من وراء نشأتها محاولة التقارب والتلاحم بين أبناء العالم الإسلامي، وذلك عندما ظهرت بوادر الانقسام بين المسلمين، وتعالنت صيحات المبادئ الهدامة والمذاهب المضللة بقصد تشكيك المسلمين في عقيدتهم وتقويت وحدتهم، فتنادى نضر من قادة المسلمين ومفكريهم إلى القيام بعمل إيجابي فعال لتوحيد كلمة المسلمين، وحيث إن أنسب فرصة لالتقاء أعداد كبيرة من المسلمين هي موسم الحج، فقد قرر قادة المسلمين وعلماءهم أن يعقدوا مؤتمرا إسلاميا بمكة المكرمة في ١٤ من ذي الحجة ١٣٨١ هـ الموافق ١٨ من مايو ١٩٦٢ م، وتم هذا المؤتمر، واتخذت فيه عدة قرارات، كان من أهمها: تأسيس هيئة إسلامية مقرها مكة المكرمة تسمى رابطة العالم الإسلامي<sup>(٧٦)</sup>.

١٩٠، ١٩١.

(٧٥) في أهداف الرابطة يراجع م١ من نظام رابطة الجامعات الإسلامية

(٧٦) منظمة إسلامية عالمية جامعة، مقرها مكة المكرمة، تسبق الجهود في مجالات التعريف بالإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه، ودحض الشبهات والافتراءات التي تلصق به، وتعمل على جمع كلمة المسلمين، وعونهم في حل مشكلاتهم، وتنفيذ مشروعاتهم الدعوية، والتعليمية، والتربوية، والثقافية. وتشجع الحوار مع أصحاب الثقافات الأخرى؛ وتسعى إلى ما يحقق السلم والأمن والعدل في البشرية، وتحارب العنف والإرهاب.

نشأتها: أنشئت بموجب قرار صدر عن المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد بمكة المكرمة في ١٤ من ذي الحجة ١٣٨١ هـ. الموافق ٢٨ من مايو ١٩٦٢ م. وتمثل الرابطة في معظم المنظمات الإسلامية والعالمية، ومنها منظمة التربية والتعليم والثقافة (اليونسكو). ومنظمة الطفل العالمية (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة بصفة عضو مراقب بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بين المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الوضع الاستشاري. وتشارك في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب؛ كما تحضر مؤتمرات القمة، ومؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية.

<http://www.muslimworldleague.com/node/1>

وتتلخص أهداف الرابطة في التعريف بالإسلام عقيدة وشرعية وسلوكا، وتبليغ دعوته وشرح مبادئه وتعاليمه ودحض الشبهات عنه، والتصدي للتيارات والأفكار الهدامة التي يريد منها أعداء الإسلام فتنة المسلمين عن دينهم وتشيت شملهم، والدفاع عن القضايا الإسلامية بما يحقق مصالح المسلمين وآمالهم، وتأكيد أنه لا سلام للعالم إلا بتطبيق القواعد التي أسسها الإسلام، وبذل الجهود الممكنة لدفع عوامل النزاع والشقاق وفساد ذات البين داخل الشعوب والجاليات الإسلامية، وفيما بينها. ولا شك أن التقنين الذي ستقوم به يعد من أهم الوسائل التي ستعمل على تطبيق هذه القواعد التي أسسها الإسلام، بل وستسهم في إنهاء عوامل النزاع والشقاق بين أبناء الأمة الإسلامية<sup>(٧٧)</sup>.

### ثالثا: تجربة مملكة البحرين في التقنين كطريق للوحدة أو التقريب بين المذاهب

لا شك أن المطالبة بتقنين أحكام الأسرة في مملكة البحرين ليست حديثة بل تعود إلى فترة السبعينيات، ويرجع ذلك إلى أهمية هذا القانون ودوره الخطير في حماية الأسرة البحرينية، وضرورة توفير الرعاية والحماية لها، وذلك في ضوء المادة الخامسة من دستور مملكة البحرين<sup>(٧٨)</sup>. وفي بداية الأمر، يبدو أن الدولة فعلا كانت تهدف من وراء تقنين هذه الأحكام، إلى تعزيز الوحدة بين فئات شعب المملكة من سنة وشيعة، وإحداث التقارب بين الفئتين، فقامت بتشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير العدل والشؤون الإسلامية، وعضوية بعض القضاة من الدوائر السنية والجعفرية، وبمشاركة ثلاث محاميات، لتقوم هذه اللجنة بإعداد مشروع قانون موحد للطائفتين السنية والشيعية، تدخل في إطاره أحكام المذهبين السني والشيعي، ويتم الاختيار منهما بناء على الدليل والبرهان.

وقد تم الانتهاء من هذا المشروع في ١٢٩ مادة، متضمنا أحكام الخطبة والزواج والنفقة والحضانة وغيرها من المسائل الشرعية، منبها على نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف<sup>(٧٩)</sup>، وجاء في

(٧٧) د. محمود السيد داود، المنظمات الدولية الإسلامية دراسة تقويمية على ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي، ص ١٨٠، ١٨١.

(٧٨) تنص م ٥ من دستور مملكة البحرين الصادر في فبراير ٢٠٠٢م على: أ. الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي، ويقوي أو أضرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء، ويحميه من الاستغلال، وبقية الإهمال الأدبي والجسماني والروحي. كما تعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.

ب. تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

ج- تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتيم أو الترملة أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة.

د- الميراث حق مكفول تحكمه الشريعة الإسلامية.

(٧٩) وصل عدد المواد المشتركة ٨٧ مادة بنسبة ٦٤٪ أما المواد التي جاءت خاصة بالطائفة السنية فقد بلغت ١٢ مادة بنسبة ٩٪، والمواد الخاصة بالطائفة الجعفرية فقد بلغت ١٩ مادة بنسبة ١٤٪. أما المواد التي راعت الخصوصية والمواد المضافة فقد بلغت ١٥ مادة وبنسبة ١٢٪. يراجع في ذلك: د. أحمد بخيت، قراءة نقدية في تقنين أحكام الفقه الإسلامي وصياغتها في ضوء قانون الأسرة

رأي البعض محايدا، لا يغلب بالتعصب مذهباً على آخر، بل توخى الوصول إلى قانون موحد يجمع نقاط الاتفاق، ويتم تخصيص باب خاص للمسائل الفقهية المختلف عليها بين المذهبين<sup>(٨٠)</sup>.

وقد أحيل هذا المشروع إلى كافة الجمعيات الأهلية، وإلى كثير من اللجان، لمراجعته وإبداء الرأي حوله، ومناقشته بصورة عميقة ومستفيضة من قبل الأعضاء، ويبدو أنه قد لاقى استحساناً من قبل الأوساط السنية، بينما لاقى معارضة شديدة من قبل الأوساط الجعفرية، وخاصة من قبل كبار علمائهم أمثال الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبد الله الغريفي، اللذين رأياً أن إصدار مثل هذا القانون يتعارض مع الفوارق الجوهرية بين المذهبين، وقد يؤدي إلى مصادرة أحد المذهبين لصالح الآخر، ورأوا أن الادعاء بأن هناك قواسم مشتركة بين المذهبين مردودة، ولا تمثل إلا رأياً من شارك في إعداد هذا المشروع فقط<sup>(٨١)</sup>.

وبناء على هذه المعارضة الشديدة وقع اليأس من قبول قانون موحد لأحكام الأسرة يسري على كل البحرينيين، ولم يكن هناك بد من إعادة النظر في الأمر، لا سيما أن تغيراً طرأ على موجي الرأي الجعفري، وبعد أن بدا اعتراضهم يتدثر بعباءة الخوف من إضعاف أحد المذهبين أو إلغاءه لمصلحة المذهب الآخر، تحول موقفهم، وانصب اعتراضهم على أن هذا المشروع قام على إعداده سلطة غير مختصة شرعاً، وطلبوا أن توضع لائحة داخلية تسيّر عمل المحاكم الشرعية، وأن يشاركوا في وضعها.

وبناء على ذلك ظهرت فكرة ازدواج التقنين أو عادت إلى الظهور، وذلك بأن يتم تقنين أحكام المذهب السني منفصلاً عن تقنين أحكام المذهب الجعفري، وتشكل في مستهل عام ٢٠٠٥ لجنة جديدة من قبل الديوان الملكي لصياغة مسودتين إحداهما للسنة والأخرى للشريعة الجعفرية. وآخر ما تمخضت عنه هذه الجهود أن صدر قانون أحكام الأسرة في شقه السني بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩ وذلك في ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٩<sup>(٨٢)</sup>. وفي ضوء ما حدث نستطيع أن نسجل هاتين الملحوظتين:

أولاً: لعله من الواضح بعد هذا السرد التاريخي، أن ما حدث بخصوص إصدار تقنين لأحكام الأسرة داخل مملكة البحرين، يؤكد أن الدولة كانت تتبنى الاتجاه القائل بأن التقنين يمكن أن يؤدي إلى التقارب بين المذاهب السنية والجعفرية، وذلك بإصدار قانون واحد يضم الراجح من قبل هذه المذاهب، وذلك جمعاً للكلمة، ولما للشمل، ومحاولة لإذابة الفوارق والخلافات بين أتباع هذه المذاهب.

البحريني، ص ١٤.

(٨٠) د. أحمد بخيت، قراءة نقدية في تقنين أحكام الفقه الإسلامي وصياغتها في ضوء قانون الأسرة البحريني، ص ١١، ١٢.

(٨١) د. أحمد العطاوي، مدى الحاجة إلى تقنين أحكام الأسرة في محاكم البحرين الشرعية، مذكرات لطلبة جامعة البحرين، ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، ص ٥ وما بعدها.

(٨٢) د. أحمد بخيت، قراءة نقدية في تقنين أحكام الفقه الإسلامي وصياغتها في ضوء قانون الأسرة البحريني، ص ١٦، ١٧.



ثانياً: إن رفض فكرة القانون الموحد للطائفتين السنية والشيعة، والعودة إلى طرح فكرة القانون المزدوج، أحدهما للطائفة السنية، والآخر للطائفة الجعفرية، يؤكد ما انتهينا إليه بخصوص مسألة التقريب بين المذاهب، وأن المشكلة ليست في تقريب المذاهب، وإنما المشكلة الحقيقية في تقارب القلوب، وهذا ما يجب أن تعمل عليه مملكة البحرين.

ثالثاً: إن التقنين يمكن أن يكون له أثره في الوحدة القانونية والتشريعية، إذا صدقت النية، وتوافر الإخلاص، وحسنت الأعمال، ولا توجد أدنى منافاة بين تعدد المذاهب ووجود الوحدة الإسلامية.

### الخاتمة

وبعد الانتهاء من الوقوف على أطراف قضية البحث الخاصة بأثر تقنين الفقه الإسلامي في التقريب بين المذاهب، يمكننا أن نسجل النتائج الآتية:

١. في ظل التفتت والتفرق الذي أصاب أبناء الأمة الإسلامية، الذي وصل بهم إلى حد التناحر والتقاتل، ظهر تيار الدعوة إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية، وكان تقنين الفقه الإسلامي أحد الطرق الموصلة إلى هذا التقريب، أملاً في إزالة الفرقة والشنات بين أبناء الفرق والمذاهب الإسلامية.

٢. ومن أهم الخطوات العملية التي بذلت في طريق تقنين الفقه الإسلامي، ما قام به مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف بمصر، حين قام بتقنين المذاهب الأربعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وكان من خطته العمل على وضع قانون مختار من بين المذاهب الإسلامية جميعها، لكن ذلك لم يتم.

٣. هناك من أنصار التقنين الذين لم تقف آمالهم عند حد التقريب بين المذاهب، بل بلغت آمالهم الوصول إلى الوحدة التشريعية من وراء التقنين، ومن رواد هذا الاتجاه الفقيه الكبير العلامة عبد الرزاق السنهوري، الذي عمل على بناء القوانين العربية على أساس من الفقه الإسلامي، تمهيداً للوحدة السياسية بين البلاد.

٤. ولإيجاد التقريب بين المذاهب، حاول بعض من عمل في ظل هذا التيار أن يضع بعض المبادئ التي تساعد على ذلك، وكان من أهم هذه المبادئ، حسن الفهم، وحسن الظن، والتعاون في نطاق الاتفاق، والتحاور في نطاق الاختلاف، وعدم الاستفزاز، وتجنب تكفير المسلمين، والبعد عن شطط الغلاة، والمصارحة بالحكمة، والحذر من دسائس الأعداء.

٥. وعلى خلاف التيار الذي يدعو إلى التقريب بين المذاهب من خلال التقنين أو غيره، يرى الباحث أننا في ظل التقنين لسنا بحاجة إلى التقريب بين المذاهب، وإنما الحاجة هي إلى المذاهب المتعددة نفسها، لأن التقنين لا يستطيع القضاء على التعصب المذهبي، ولأن المذهب الذي يتم



تقنيته اليوم، ربما لا يتفق مع طبيعة العصر غدا، فنحتاج إلى مذهب آخر يتم التقنين على أساسه، كما أن المذاهب لا يمكن الاستغناء عنها، لأن الاختلاف ضرورة دينية ولغوية وإنسانية، وتعدد المذاهب ثراء فقهي ونماء عقلي، وبالتالي فحاجتنا الحقيقية هي التقارب بين القلوب لا التقريب بين المذاهب.

٦. على خلاف الصلة بين التقنين والتقريب، فإن التقنين له أثره الكبير في تحقيق الوحدة التشريعية، والوحدة التشريعية يمكن أن تمهد للوحدة السياسية.

٧. نادى بضرورة قيام التقنينات في البلاد العربية على أساس من الفقه الإسلامي تحقيقا للوحدة التشريعية، على أن يتم ذلك بعد دراسة الفقه دراسة علمية دقيقة وفقا للأصول الصحيحة، والاهتمام بدراسة الإجماع حيث يمكن الاستفادة منه في استنباط كثير من الأحكام التي تناسب العصر، وأن يتم أخذ أحكام التقنين من كافة مذاهب الفقه الإسلامي.

٨. نقترح أن يقوم بتقنين القانون الإسلامي الموحد لكل الدول العربية والإسلامية، واحدة من هذه الجهات:

. مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف بمصر، باعتبار أنه قد خطا خطوة في هذا الطريق وأنجز مرحلة، ولديه العلماء المتخصصون في هذا المجال.

. أي منظمة دولية إسلامية حكومية أو غير حكومية، مثل منظمة التعاون الإسلامي، أو رابطة الجامعات الإسلامية، أو رابطة العالم الإسلامي.

. أي وزارة أو جهة إسلامية تابعة لإحدى الدول الإسلامية المهتمة بهذا الشأن، مثل المملكة العربية السعودية أو مملكة البحرين.

٩. لقد خاضت مملكة البحرين تجربة التقنين للتقريب بين المذاهب السنية والشيعة على أرضها، وذلك حينما قامت بوضع مشروع قانون موحد في مجال أحكام الأسرة، للطائفتين السنية والجعفرية، إلا أنه قوبل بمعارضة شديدة من قبل الطائفة الجعفرية، ما اضطر الحكومة إلى قبول فكرة الازدواجية في التقنين، بأن يكون لكل طائفة قانون خاص بهم، وقد صدر بالفعل قانون أحكام الأسرة في شقه السني، ولا يزال قيد التقنين الشق الشيعي، وهذا يؤكد ما انتهينا إليه من أن المشكلة ليست في تقريب المذاهب، إنما المشكلة الحقيقية في تقريب القلوب.

## قائمة المراجع

- أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م،
- أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، أبو جعفر، مختصر اختلاف العلماء، تحقيق د. عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.
- د. أحمد بخيت، قراءة نقدية في تقنين أحكام الفقه الإسلامي وصياغتها في ضوء قانون الأسرة البحريني، بحث لسيادته تحت الطبع.
- د. أحمد العطوي، مدى الحاجة إلى تقنين أحكام الأسرة في محاكم البحرين الشرعية، مذكرات لطلبة جامعة البحرين، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ م.
- د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، تقنين الفقه الإسلامي بين المؤتمرات والتشريعات، بحث مقدم إلى مؤتمر "تطور العلوم الفقهية - الفقه الإسلامي: المشترك الإنساني والمصالح" والذي تنظمه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان - المنعقد بمسقط، في الفترة من ٦: ٩ أبريل سنة ٢٠١٤ م، ص ٦٤ وما بعدها.
- سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السُّجِسْتَانِي أَبُو دَاوُدَ (المتوفى: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م،
- الشيخ سيد عبد الله علي حسين، المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي. مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، سلسلة دراسات المقارنات التشريعية، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: د. محمد أحمد سراج، د. علي جمعة محمد، أحمد جابر بدران، المجلد الأول دار السلام، القاهرة، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م،
- عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (المتوفى: ١٣٩٢هـ)، الإحكام شرح أصول الأحكام، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ،
- عبد السلام بن إبراهيم الحصين، إضاءات على متن الورقات، شرح متوسط على متن الورقات لإمام الحرمين الجويني، ط الأولى ١٤٢٧هـ.
- د. عبد السلام العبادي، أهمية التقريب بين المذاهب الإسلامية: ضرورياته وآلياته وضوابطه وفوائده، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، ٢٠ - ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣، المنامة - مملكة البحرين.

- د. عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، التدوين في أخبار قزوين، المحقق: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- د. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ط السادسة عشرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م مؤسسة الرسالة.
- د. عبد اللطيف محمود آل محمود، آليات ومنهجية التقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الشؤون الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين، ٢٠٠٣.
- د. عبد اللطيف محمود آل محمود، التقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية: أسسه ومنهجيته، بحث ضمن كتاب دراسات في الثقافة الإسلامية، لمجموعة من أساتذة قسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب - جامعة البحرين، مطبعة جامعة البحرين، ط الثالثة، ٢٠١٠م، ص ١٢٢، ١٢٣.
- الشيخ علي عبد الباقي شحاته، التقريب بين المذاهب والتقنين الفقهي، أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية، التقنين والتجديد في الفقه الإسلامي المعاصر، المنعقدة في سلطنة عمان عام ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ط الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠١٢م.
- د. علي محمد محمد الصلّابي، معاوية بن أبي سفيان - شخصيته وعصره، الناشر: دار الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- د. فايز محمد حسين محمد استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية، أثر مشروع السنهوري في القوانين المدنية العربية، على هذا الرابط: [http://www.mara.gov.om/nadwa\\_new/wp-content/uploads/2014/04/16\\_3.docx](http://www.mara.gov.om/nadwa_new/wp-content/uploads/2014/04/16_3.docx)
- الإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشار عواد معروف - محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤١٢هـ.
- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى.
- د. محمد البشير البوزيدي، اقتراحات عملية في منهجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين ٢٠٠٣م.

- سماحة الشيخ محمد علي التسخيري، التقريب: أسسه وقيمه، ودور العلماء فيه، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الشؤون الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين، ٢٠٠٣.
- سماحة الشيخ محمد علي التسخيري، مبادئ التقريب وقيمه، مجلة: ثقافة التقريب، مجلة ثقافية شهرية تصدر عن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، العدد الخامس شوال ١٤٢٨هـ - نوفمبر ٢٠٠٧م.
- محمد محفوظ، نظرات حول الوحدة والتعدد في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد السادس والعشرون، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: ٧٣٤هـ)، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤/١٩٩٣.
- د. محمود حمدي زقزوق، الوحدة الإسلامية مقوماتها وضرورتها ومتطلبات تحقيقها، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الشؤون الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ رجب ١٤٢٤هـ - الموافق ٢٠ إلى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣م.
- د. محمود السيد داود، المنظمات الدولية الإسلامية دراسة تقييمية على ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي، البحث الفائز بالجائزة الدولية لرابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١م، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية سلسلة فكر المواجهة رقم ٦، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- د. مريم بنت حسن آل خليفة، دور المؤسسات العلمية والتربوية والإعلامية في إشاعة ثقافة التقارب والوحدة الإسلامية، مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، البحرين.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، دار النشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨هـ.
- د. ناصر بن عبد الله الميمان، التلفيق في الاجتهاد والتقليد. على هذا الرابط:

- د. يوسف القرضاوي، مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية، سلسلة رسائل ترشيد الصوت ( ١٣ ) مكتبة وهبة، ط الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ونفس البحث منشور لفضيلته في: مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي عقده المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الشؤون الإسلامية، المنامة - مملكة البحرين، ٢٠٠٣.
- د. يوسف القرضاوي، الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، مكتبة وهبة، القاهرة.

### وثائق:

- أعمال المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٨٧ م.
- بلاغ مكة المكرمة، مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١ م.

### مواقع إلكترونية:

- <http://www.azhar.eg/magmaa/en-us/>  
<http://www.muslimworldleague.com/node/1>